سلسلة التربية المدنية 6

المجتمع المدني

حسام شحادة



المجتمع المدني

سلسلة «التربية المدنية» - 6 -

حسام شحادة

المجتمع المدني

سلسلة التربية المدنية -6- المجتمع المدني
حسام شحادة

يشرف على هذه السلسلة د. حسان عباس
وتصدر بدعم من المنظمة الأورو ـ متوسطية
لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

الإخراج الفني: فايز علام
تصميم الغلاف: فادي العساف

الطبعة الأولى ـ 2015
ISBN: 978-9953-583-58-7

الناشر:
بيت المواطن للنشر والتوزيع
دمشق ـ الجمهورية العربية السورية
هاتف: 78840213 961+
بريد إلكتروني:
baitelmouwaten@gmail.com

التوزيع:
أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي
شارع الحمرا ـ بناء رسامني
ص.ب: 6435 / 113 بيروت ـ لبنان
هاتف: 750054 1 961 +
فاكس: 750053 1 961 +
بريد إلكتروني:
atlasbooks@gmail.com

المحتويات

المحور الأول

مفهوم المجتمع المدني وبنيّته

1. نشأة المفهوم وتطوره

شهد مصطلح المجتمع المدني تحولات كبرى في توظيفه، منذ مرحلة التأسيس مع **هيغل** و**لوك** و**ماركس** و**دي توكفيل** و**غرامشي**، حتى توظيفه المعاصر، وكانت تحولات المدلول تابعة لظروف البيئة وحاجاتها والتوجيهات السياسية والاقتصادية السائدة لدى نخبها الفكرية والسياسية، غير أن دلالات المصطلح تكاد لا تبتعد عن المؤسسات المجتمعية التي ينتظم فيها الأفراد خارج أجهزة الدولة ومؤسسات السوق والمؤسسة الكنسية. وقد استخدم المصطلح استخدامات عدة رافقته منذ نشوئه حتى اليوم، فاستخدامه الأول هو الذي كان يجعل منه مناقضاً لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي، الذي هو لدى بعضهم المجتمع الحيواني أو المجتمع الأبوي أو المجتمع التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى. وقد نشأ هذا الاستخدام في سياق تحلل النمط التقليدي للمجتمع الإقطاعي أو الدولة ما بعد الإقطاعية القائمة على البديهية الدينية أو العرفية، ونمو الشعور بأن السياسة صناعة، أي أنها نشاط عقلي وتابع لعمل الإنسان والمجتمع، ومن خلف ذلك ظهور النظرية السياسية الحديثة. وكانت الحاجة ضرورية إلى مفهوم جديد يعكس النزوع المتزايد لاكتشاف ما سوف يسمى بالسياسة المدنية، أي السياسة التي تعبّر عن حقيقة الإنسان وطبيعة اجتماعه المدني وخصوصيته، مقابل ما كان سائداً في الحقبة الوسطية من انعدام

السياسة بوصفها مجالاً عاماً ومشتركاً ومن ارتباط السياسة بالدين أو بالأثر الأرستقراطي أو بالاثنين معاً. فبنية المجتمعات ما قبل الحديثة كانت تقتصر على ثلاث مراتب أساسية من الوجهة السياسية: رجال الدين والكنيسة، وطبقة النبلاء أو ملاكي الأرض والإقطاعيين، ثم عامة الشعب.

جاء الاستخدام الثاني للمفهوم في القرن التاسع عشر خاصة بعد أن أصبحت السياسة تعاقدية وألغت الصيغة التراتبية، كما نقلت الثورة الصناعية المجتمع الأوروبي من نمط العلاقات الحرفية الصغيرة الحجم والكبيرة العدد التي تربط الأفراد في علاقات عائلية، أو في الإقطاعيات بين السيد وأقنانه، إلى طرح مسائل جديدة على المجتمع، تمثّلت في ظهور الاعتماد المتبادل بين الأفراد، إلى جانب ظهور نمط الاقتصاد السلعي بفعل قوانين التراكم والتركز الرأسمالي، الأمر الذي طرح بقوة إعادة بناء هذه العلاقات في موازاة الدولة الحديثة، وبمعنى آخر بناء المجتمع المدني وفق حقيقته الجديدة، وعلى الإشكاليات النظرية، اهتم كبار فلاسفة القرن التاسع عشر وفي مقدمتهم **هيغل** و**ماركس** بالرد عليها.

ونشأ الاستخدام الثالث للمفهوم في النصف الأول من القرن العشرين على يد المفكر الإيطالي الشيوعي **أنطونيو غرامشي**، الذي ترك أكبر الأثر في المفهوم واستخداماته المعاصرة، إذ طرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، واستخدمه في إعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية في بلاده. ووفق المنظور الغرامشي فإن المجتمع المدني يعد المجال الذي تتجلى فيه الهيمنة الاجتماعية وأداتها المثقفون والثقافة، في مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه السيطرة أو القيادة المباشرة.

الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني، مرَّ بثلاث مراحل رئيسة، الأولى هي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى السياسية بهدف ضخ دم جديد في السياسة وإضفاء طابع شعبي

عليها، وقد تمثّل ذلك بإدخال عناصر ومسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية، على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع ومن الجمهور الواسع الذي عفّ عنها في الوقت نفسه.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهمّ هذه الأخيرة بالتراجع عنها. وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه، ويتحمّل هو نفسه مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد استخدمت الدول الديمقراطية مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة للتغطية على عجزها المتزايد عن الإيفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها على نفسها، وتبرير الانسحاب من ميادين نشاط بقيت لمدة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلفة، ولا يتفق الالتزام بالاستمرار في تلبيتها على حساب الدولة مع متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي يبعثها الاندراج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الإنتاج.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثّله الدولة. أو الدول المتآلفة في إطار سياسات العولمة والنازعة إلى الخضوع بشكل أكبر فأكبر في منطق عملها للحسابات التجارية والاقتصادية. وشيئاً فشيئاً يتكون في موازاة هذا القطب الدولي والقيادة الرسمية للعالم، تآلف المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تتصدى لهذه الحسابات الاقتصادية والتجارية من منطلق إعطاء الأولوية للحسابات الاجتماعية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين الكتل البشرية.

وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة نظرية لبلورة

سياسية عالمية ومن ثم وطنية أيضاً بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي ينزع السوق الرأسمالي إلى تدميرها وتجاوزها.

وهذا يعني أن المفهوم ابن بيئته التاريخية والاجتماعية، وابن الفكر السياسي الذي نشأ فيه، وأن خبرة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الغرب، أدت إلى إيجاد نوع من الاعتماد المتبادل بينهما في الأدوار، بما يحقق مصالح الحضارة الغربية وأهدافها العليا.

يقوم الأساس التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ضمن ارتباطه بالواقع وضمن الشروط التاريخية التي تشكّل فيها، على ما يلي:

أولاًـ على أساس مضمون الحياة المدنية الحديثة والمعاصرة، التي جوهرها التحرر السياسي، وعلى التمييز بين الإنسان المطلق والإنسان الديني، وبالأحرى على انفصال الإنسان الديني واستقلاله، عن مواطن الدولة المدنية، باعتبار هذا التمييز، أو هذا الاستقلال هو البذرة العقلية للتحرر السياسي بالذات، أو الأسلوب السياسي للتحرر من الدين.

إن التحرر السياسي للدولة من الدين، وكذلك التحرر السياسي للإنسان من الدين، يمثّل انتقال الدين من ميدان الحق العام إلى ميدان الحق الخاص، لكي يأخذ شكل قضية فردية خاصة محضة. ولأن هذا التحرر السياسي هو حق يتعلق بالإنسان الواقعي، الفرد، مواطن الدولة، ومقياس لحريته، لا في الأفكار والمعتقدات أياً كانت طبيعتها فقط، وإنما أيضاً في الحياة الواقعية، حيث يعيش الإنسان حياة مزدوجة، سماوية وأرضية، حياة في الدولة السياسية، باعتباره كائناً اجتماعياً، وحياة في المجتمع المدني، باعتباره فرداً خاصاً.

ثانياًـ يقوم المجتمع المدني على أساس احترام حقوق الإنسان، وهي جزئياً الحقوق السياسية، ومضمونها يكمن في المشاركة السياسية في الدولة. أما مرتكزات إعلان حقوق الإنسان، فتتمثل في المساواة السياسية والقانونية، والحرية والملكية الخاصة، والأمن. من الناحية التاريخية،

والسياسية، والأخلاقية، إن الحرية الفردية تشكّل أساس المجتمع المدني، وإن المجتمع المدني، هو مجتمع القانون والنظام، وهو قائم على مفهوم الملكية الخاصة، ومفهوم الحرية، ومفهوم النزعة الذاتية الاستقلالية، وعلى سيادة الحق البرجوازي في العلاقات التبادلية بين الأفراد داخل هذا المجتمع المدني، على نقيض العلاقات التبادلية بين الناس في نظام المراتب، والطوائف الحرفية، المتجسدة في الامتيازات داخل المجتمع الإقطاعي.

ثالثاً- إن المجتمع المدني بهياكله الاقتصادية، وانقساماته الطبقية والفئوية، وتبايناته الاجتماعية وتكويناته السياسية والنقابية، الذي تحكمه مبادئ المواطنة، والمساواة السياسية والقانونية بين الأفراد في الحقوق والواجبات، والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات التشريعية، والبلدية والمحلية، لانتخاب الممثلين، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات، الذي لا يتحقق كمبدأ، إلا في ظل سيادة الديمقراطية، بوصفها أيضاً الساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة، فإن هذا المجتمع المدني عينه، هو مجتمع الاختلاف، والتعدد، والتعارض، والتناقض، داخل بنيانه، وهياكله الاجتماعية والسياسية، لأن الاختلاف والتعدد، والتعارض، والتناقض، صفات جوهرية متأصلة في الأفراد، والجماعات، والطبقات، والشرائح الاجتماعية المختلفة، والطوائف، والأمم، والدول، والشعوب، والحضارات، وهي جميعها ظاهرات متأسسة بعضها على البعض الآخر في علاقة جدلية، تشكّل قانون التغيير، والتطور، والتقدم، في حركة التاريخ بوجه عام وتاريخ الديناميات الداخلية للمجتمع المدني بوجه خاص.

رابعاً- إن أصول المجتمع المدني قديمة وعالمية، وتاريخية، موجودة في الحضارات القديمة اليونانية والرومانية، والعربية في العصرين الأموي والعباسي، وفي الحضارة الصينية. وهو وجود تاريخي، وثري بتنوعه.

2. ما هو المجتمع المدني؟

ثمة اجتهادات متنوعة لتعريف المجتمع المدني، لكن جميعها تميّز المجتمع عن الدولة، وتشير إلى منظومة الأطر الاجتماعية الطوعية التي تتوسط بين الدولة من ناحية والمكونات الأساسية للمجتمع من الناحية الأخرى (الأفراد، الأسرة، الشركات). لذا يمكن قبول التعريف التالي للمجتمع المدني، بوصفه تعريفاً يختزل ويجمع التعريفات العديدة التي حاول المفكرون والباحثون إعطاءها له.

«المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها. هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف»[1].

في إطار ما تقدم يمكن القول إن الأمر الأساس والحاسم في قيام مجتمع مدني هو الاعتراف المتبادل بين الدولة من جهة والمجتمع المدني

1- السواح، وائل: الديمقراطية، سلسلة «التربية المدنية»، منشورات بيت المواطن ـ دمشق، طبعة أولى 2014، ص48.

من جهة أخرى ومشروعية حقه في العمل ومزاولة أنشطته كافة دون معوقات وضمن مجالات محددة ومعلومة وضمن أهليته واختصاصه حتى أن هذه المجالات تمتد لتشمل الجانب السياسي.

ويقوم المجتمع المدني على شكل منظمات، بذلك يمكن اعتبار الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية وجمعيات رجال الأعمال وجماعات الرفق بالحيوان، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال، وغيرها... أمثلة على منظمات المجتمع المدني.

3. مقومات المجتمع المدني أو عناصر تكوينه

يجمع غالبية الباحثين والمهتمين بالموضوع على أن أهم عناصر تكوين منظمات المجتمع المدني، هي:

العنصر الأول ـ الطوعية:

وتعني الرغبة المشتركة لأصحابها بمحض إرادتهم الحرة، في ظل تعايش واقعي مع ظروف المجتمع، غير مفروضة من طرف أي جهة، واختياراً، في تقديم خدمة للمجتمع دون توقع لأجر مادي مقابل هذا الجهد للإيمان بقضية معيّنة، مع ضرورة توفر القدرة اللازمة على التفاعل والتعايش مع كل أفراد المجتمع، ولا يتم إحداثها استجابة لتعليمات أو توجيهات من الغير، وممارسة أنشطة تستجيب للأهداف التي سطرتها لنفسها بعيداً عن أي ضغط أو تأثير خارجي، والوعي بجسامة المسؤولية، وبأهمية الانخراط في القضايا العامة بالاشتراك مع الآخرين، وما يقتضيه ذلك من تطوع وتضامن وتعاون من أجل المصالح العامة الأسمى، التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.

العنصر الثاني ـ التنظيم:

تخضع منظمات المجتمع المدني للقوانين السائدة التي تتيح حرية تأسيسها من جهة، كما تخضع في تسييرها وقيامها بمهامها لقوانينها

الأساسية، وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية، وتقوم العلاقة بين أعضاء الجمعية على أساس التكافؤ واحترام كل الآراء والاجتهادات، مما يجعل الجمعية إطاراً يتيح لكل الأعضاء ويشجعهم على الابتكار والإبداع والخلق، والمساهمة الإيجابية في الوصول إلى الغايات المشروعة المشتركة[2].

العنصر الثالث ـ الاستقلالية:

فهي لا تكون أداة تسخّر، إنها منظومة ذاتية التأسيس والاشتغال، والعلاقة بالدولة لا تتسم برابطة التبعية، فعندما تكون هناك ورشات تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني في الوقت نفسه، فإن طبيعة العلاقة في هذه الحالة تكون مبنية على أساس الشراكة والتعاون، غير أن علاقات التكامل بينهما تخضع لسيادة القانون، أما إذا كانت الدولة تقيد الحريات، وتنهج أساليب القمع مع الأفراد والجماعات، فإن هيئات المجتمع المدني في هذه الحالة ـ إن وجدت ـ تكون قوة معارضة[3].

ووظيفة المجتمع المدني وإن كانت لا تختلف في مجالات تدخلها عن تلك التي تهتم بها مؤسسات الدولة، فإنها قد لا تكون من بين أولوياتها، ولذلك يصف البعض دور المجتمع المدني بأنه مكمل للمهام التي تقوم بها مصالح الدولة، ويسد الفراغ أو النقص في بعض الخدمات التي تهم العموم، أو تهم فئات معيّنة.

العنصر الرابع ـ خدمة الصالح العام:

إن كل أعمال منظمات المجتمع المدني ومبادراته لا بدّ أن تصب في خدمة المصلحة العامة، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع وأفراده من الفئات المستهدفة منه، والأعمال الاجتماعية التي تستهدف

2- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني: النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، الحوار المتمدن، العدد: 2724 ، 2009/7/31.

3- المرجع نفسه.

الفئات المعوزة، ورعاية الأشخاص المعاقين أو في وضعيات حرجة تستلزم التدخل، وحماية الطفولة، والاهتمام بقضايا المرأة والشباب، ومحاربة الأمية والجهل، والوقاية الصحية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعميم مفاهيمها وثقافتها، ونشر قيم المواطنة، وحماية البيئة، والمساهمة في تنمية الحواضر والقرى، ومحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وترسيخ مقومات الهوية الوطنية، وما تتميز به من غنى وتنوع، والنهوض بالفنون، والتشجيع على الإبداع، وغير ذلك من المجالات، دون أن تكون الغاية من وراء ذلك هي التجارة أو الربح، أو تحقيق المصالح الذاتية والشخصية للأعضاء.

العنصر الخامس ـ عدم السعي للوصول إلى السلطة:

على الرغم من كون أنشطة المجتمع المدني وأهدافه لا تبتعد عن مجالات الشأن العام، وأن بعض الجمعيات تشكّل أحياناً قوة ضاغطة على السلطات العمومية، وتقوم بانتقاد العمل الحكومي، فإنها لا تسعى من ذلك الوصول إلى السلطة، ومن هذه الزاوية يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي من طبيعتها أن تعمل للوصول إلى الحكم.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يتوسع في مفهوم المجتمع المدني فيعتبر الأحزاب السياسية جزءاً منه، غير أن أهداف الأحزاب ومناهج عملها مغايرة، فهي تتنافس في الاجتهادات والبرامج التي تهمّ مختلف مجالات الشأن العام، وتقوم بعرضها على الرأي العام، وعلى الناخبين لنيل ثقتهم، والوصول بالتالي إلى الحكومة لتنفيذ تلك البرامج؛ بينما أي جمعية من المجتمع المدني لا تتدخل في كل المجالات، وإنما تختار أن تقدم خدمات معيّنة في مجال محدد، ولا تدخل في المنافسة الانتخابية التي تعني الأحزاب السياسية[4].

4- حسين، علياء محمد، نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي. الإنترنت.

العنصر السادس ـ عدم اللجوء إلى العنف:

تقوم جمعيات المجتمع المدني وتنظيماته بالاحتجاج على السياسات التي تتبعها السلطات العمومية في مجال ما، أو في مواجهة إحدى الظواهر السلبية في المجتمع، وتمارس ضغوطها عليها لتحقيق فوائد للمجتمع، ومكتسبات للشرائح الاجتماعية التي تدافع عن مصالحها، وهي لا تنهج في سبيل ذلك إلا الوسائل السلمية المتحضرة، والمتمثلة في رفع المطالب، وإبداء الملاحظات، والحوار مع الجهات المعنية، واستعمال وسائل الإعلام والاتصال لتوضيح مواقفها، كما تلجأ إلى التظاهر السلمي إن اقتضى الأمر ذلك؛ ولا تلتجئ مطلقاً إلى استعمال العنف، لأن المجتمع المدني مفروض فيه أن يساهم في تهذيب السلوك العام، وليس في ترهيب المجتمع، بل يعمل على تعبئة الطاقات لخدمة الصالح العام، ولا يهيّج الناس من أجل التخريب والتدمير، فهو صمام أمان مجتمعي يعمل على نشر قيم التعاون والتضامن والتسامح والسلم، ونبذ الحقد والكراهية[5].

العنصر السابع ـ التجانس:

بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة تردّ إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة[6].

5- المرجع نفسه.

6- المرجع نفسه.

4. الشروط والخصائص المادية للمجتمع المدني

أ. المؤسسات المتعددة:

يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن حكومة الدولة، مثل الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع السياسات، والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها الاقتصادية وتسعى لرفع مستوى المهنة، واتحادات الكتاب والجمعيات العلمية والثقافية التي تسعى إلى نشر الوعي بأفكار وآراء معيّنة، والجمعيات الخيرية التي تسهم في أغراض التنمية الاجتماعية، والمنظمات التي تهتم بالدفاع عن قضايا معيّنة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، والأندية الرياضية والترفيهية... وغيرها .

هذا الركن المادي في تكوين المجتمع المدني يعكس الانقسامات المختلفة والمتعددة في المجتمع، كما يسعى إلى تحويلها إلى علاقات تعاون وتكامل وتنافس سلمي شريف، بدلاً من الصراع والتناحر الذي يؤدي إلى تقسيم المجتمع وتفتيت وحدته.

وعلى ذلك، فإن المجتمع المدني ليس كتلة واحدة أو متجانسة لا توجد بها أي اختلافات أو انقسامات، وإنما هو يتكون من جماعات تتسم بالتعدد والتنوع، ولكنه يهدف إلى تحقيق التوفيق والتراضي بينها.

ب. الموارد:

كذلك تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني، سواء كانت موارد معنوية أم مادية، من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن استقلاله في مواجهتها[7].

7- العيد، فهيمة خليل أحمد، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، مؤتمر التوافق السنوي الثالث: «هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية»، (بتصرف).

5. وظائف المجتمع المدني

تتعدد وظائف المجتمع المدني وأدواره، وهذا التعدد يفسر مدى أهميته عموماً وبالأخص للمجتمعات النامية بحكم الوظائف التالية:

1. تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:

فهو أداة لضبط سلوك الأفراد والجماعات والتعامل في ما بينهم. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها. ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم واستمرارهم في المنظمة.

2. تحقيق الديمقراطية:

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية، ترسي احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية فى ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية.

3. التنشئة الاجتماعية والسياسية[8]:

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته، وعلى رأسها قيم الانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمّل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمّس للشؤون العامة للمجتمع كله، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة.

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية، إذ يشعره بالانتماء إلى الجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع كله. والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية، مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي.

4. وظيفة تجميع المصالح:

تتبلور من خلال مؤسسات المجتمع المدني مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها، وتمكّنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف، وتُمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية وسائر المنظمات الدفاعية.

من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى، وتكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء

8- الهرماسي، عبد الباقي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية من القرن التاسع عشر إلي اليوم ـ دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، الطبعة الأولى 1998، ص92-93.

عن وحدة مصالحهم وأهمية التضامن بينهم لحمايتها ولتنفيذ البرامج المطلبية التي تعبّر عنها. ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكتشفون أهمية التضامن ويكتسبون قدرة متزايدة على التفاوض مع الأطراف الأخرى. وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لمؤسسات المجتمع المدني، بل تمتد إلى المجتمع كله فتوفر لأعضائه هذه الخبرات الهامة لممارسة الديمقراطية السياسية.

5. **الوساطة والتوفيق:**

أي التوسط بين الحكومة والشعب من خلال توفير قنوات للاتصال، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب، التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة، وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة.

فلو تصوّرنا غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبّر عن تعارض مصالح الجماعات والأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك. وقد تأتي سياساتها متحيزة للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين، حتى لا يؤدي انحيازها إلى فئة معينة إلى فقدان تأييد الفئات الأخرى لها، الأمر الذي يهدد النظام والاستقرار ويثير حفيظة الفئات التي تشعر بالإهمال أو الظلم ويدفعها إلى التمرد والعصيان ضد الحكومة وضد الفئات الأخرى المتميزة.

هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين في مواجهة الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر

التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع كله من الانقسام والصراع والتفكك[9].

6. **وظيفة حسم الصراعات وحلّها:**

من خلال مؤسسات المجتمع المدني تُحلّ معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيراً من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي، وإذا كانت الديمقراطية هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية، فإن حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلمياً على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية، تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالآخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض[10].

7. **التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:**

وجود المجتمع المدني يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم، والتعبير عن مصالحم، بحرية وسلمية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها، وهذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصونة لأن هناك حصناً يحتمون به في حالة تعدي الدولة عليهم.

9- المرجع نفسه.

10- العيد، فهيمة خليل أحمد، مرجع سبق ذكره.

8. ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:

مع قدوم الثمانينيات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي وتوفير خدمات التعليم والعلاج، وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في الوقت نفسه عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكّل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمّله. وعندما بدأت الدولة بالانسحاب تركت وراءها فراغاً يحتاج إلى من يملؤه، لمساعدتها فى أداء تلك الوظائف. وهنا كان لا بدّ أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار، خصوصاً حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها، والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.

وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية[11].

9. توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:

صحيح أن جزءاً مهماً من وظيفة منظمات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها، إلا أنها كذلك تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع. وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية، كبناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجاناً أو بأسعار رمزية

11- المرجع نفسه.

تناسب أصحاب الدخول المنخفضة، مع تقديم المعونات إلى الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعوقين وأسر السجناء بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة لإعالة الأسر التي لا عائل لها، أو إقامة دورات تدريب لرفع المهارات، مثل تعليم الفتيات حياكة الملابس... الخ.

10. الحوكمة الرشيدة:

هي نظام للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي، وهو يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنية، ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل المنظمة، وهو نظام يدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل.

والحوكمة، عملية توجيه المؤسسة لتحقيق رسالتها وحماية مصالح الأعضاء والهيئة العامة وموجوداتهم. وتتعلق بالموازنة بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية بطريقة منظمة ومدروسة. وأيضاً تتعلق بالقيادة والتأكد من إدارة المنظمة وتسييرها لأعمالها بالشكل الفعال والسليم، كما تعرف بأنها النظم والعمليات المعنية بضمان التوجيه الكلي وفعالية الإشراف ومساءلة المنظمة[12].

12- د. خليل، حامد، الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق. العدد الأول، السنة الأولى، خريف 2000، ص12.

6. مزايا المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني في العصر الحاضر من المكونات الأساسية لكل مجتمع ديمقراطي حداثي، ويضطلع بدور حيوي في تعبئة الطاقات لخدمة الصالح العام، والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية والتقدم، فهو يشتمل في تنظيماته وفي أدائه لمهامه على مزايا كثيرة وفوائد متعددة، نشير إلى أهمها في ما يلي:

1. **ترسيخ الثقافة الديمقراطية والتربية على المواطنة:** وما يعني ذلك من حرية، ومسؤولية، وتنظيم، ومشاركة، وتعدد، واختلاف، وحوار، وخضوع للأغلبية، وتسامح، واحترام الرأي الآخر، وتعامل في إطار مؤسساتي وقانوني.

2. **توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة:** وتقوية الشعور بالانتماء الوطني، وروح التطوع، والعمل الجماعي المنظم، والحد من النزعة الفردية والأنانية، وتحقيق الاندماج والتعاون بين أفراد تجمعهم الرغبة المشتركة في خدمة المجتمع.

3. **امتصاص حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي:** والتنفيس عنها بتفجير الطاقات بصورة إيجابية، واعتماد النهج السلمي في اتخاذ المواقف المختلفة، والتعبير العلني عن القناعات المتباينة.

4. **تلبية الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد:** بانخراطهم في الأنشطة الجماعية التي تتلاءم مع تخصصاتهم وميولهم وتطلعاتهم، وبضمان حرية تكوين الجمعيات، والانخراط فيها دون تمييز، لا يبقى المجال لأي تيار أو فئة لاحتكار العمل في المجالات الاجتماعية والثقافية والحقوقية وغيرها.

5. **تكوين النخب وإفراز القيادات الجديدة:** تتيح منظمات المجتمع المدني لأعضائها التدريب على الخدمة العامة، والتمرس على العمل الجماعي المنظم، ومن خلال أدائها لوظيفتها، تبرز المواهب والكفاءات في التدبير، ويتم اكتساب المهارات الجديدة، وتعميق الخبرة والتجربة، كما أن تبوؤ مواقع المسؤولية، والقيام بتوزيع الأدوار، وتنظيم العمل، وتدبير الاختلاف، والتوفيق بين الآراء، يساعد على امتلاك فن القيادة، وبذلك يصبح المجتمع المدني منجماً للنخب المؤهلة، والقيادات المدربة.

6. **دور الرقابة والنقد:** والضغط على الحكومة إذا ما تجاوزت حدود مشروعيتها الدستورية. وفي المجال القانوني والقضائي تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى مراقبة حسن تطبيق القوانين التشريعات والإجراءات المختلفة في الدوائر القضائية ومفاصلها، وتوجه الإعلام نحو بيان المزايا والعيوب التي تعتري التشريعات، مع وضع التشريعات البديلة أو تعديلها، وإعداد برامج قانونية تبث عبر وسائل الإعلام تعمل على تثقيف المواطن قانونياً[13].

13- المرجع نفسه.

7. قيم المجتمع المدني

1. **العلمانية**: بما هي نظرة شاملة إلى المجتمع والإنسان والفكر، هدفها تأكيد استقلالية العالم المدني بكل مقوماته وأبعاده وقيمه وسلوكه تجاه جميع المذاهب الدينية والفلسفية. وهي ذات مضمون حيادي بمعناه الإيجابي تجاه الأديان كافة. ومن أهم مميزاتها إعادة الاعتبار للمواطن بوصفه قيمة إنسانية، وإعادة الاعتبار للقيم الإنسانية في الإنسان فوق الغرائز والعصبيات، ترسيخاً لقيم الحق والخير والجمال. ومدخلاً إلى مواطنة حقيقية.

2. **الحرية**: لا وجود للمجتمع المدني دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة. وبينما تفرض الدولة جنسيتها وقوانينها على كل من يولدون على أرضها دون استشارتهم أو سؤالهم، إذ يولد الفرد ليجد نفسه حاملاً لجنسية معينة بحكم الميراث، نجد أن هذا الفرد يسعى للانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبإرادته الحرة لتحقيق غاية معينة، كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمّه.

3. **الديمقراطية**: هي في أساس أي نظام سياسي مجتمعي حر. إنها الوسيلة التي تمكّن الشعب من حكم نفسه بنفسه، عبر انتخاب ممثليه في الهيئات التي ينبغي أن تمارس السلطة باسمه ولمصلحته وبمشاركته. إنّ

حق الانتخاب والاختيار هو أساس الديمقراطية، والديمقراطية لا تستقيم دون قوانين ومؤسسات وأطر ومناخ وممارسة.

4. **الانتماء والمواطنة:** هذا الشرط يعتبر من أهم العناصر لتحقيق التماسك والترابط، لإيمان الأفراد بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة، وأنهم قادرون على الدفاع عنها وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزاماتهم نحو الدولة. فلكي يطيع الجزء الكل لا بدّ أن يعبّر الكل عن مطالبه واحتياجاته. فالمواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة، بغضّ النظر عن الاختلافات بينهم، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بما يشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير عليها.

5. **قيم التسامح:** التسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع. فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم.

كما يعني اعتراف الجميع بأنه ليس هناك أي طرف يمتلك وحده الحقيقة، وأن تعدد الآراء والاتجاهات واختلافها ظاهرة طبيعية وصحية. أما التنافس فهو ليس عيباً يقلل من تضامن المجتمع ووحدته، كما أنه ليس مشكلة إلا إذا تحول إلى صراع عنيف. وهذا يحدث في حالة خروج أطراف المنافسة على القواعد القانونية التي تحدد لهم القنوات السلمية للمشاركة والقواعد المقبولة والجائزة للسلوك. أما إذا ارتبط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة، فإنه يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع والتمزق والتفكك، إلى عامل أساسي وراء تعاون وتضامن الجماعات والأفراد وتماسك المجتمع وتحضره ورقيه[14].

14- عز الدين، ناهد، المجتمع المدني ـ خصائص المجتمع المدني ووظائفه، شبكة الإنترنيت.

6. **قيم العدالة:** هي في تلبية الحقوق التي توفر مصلحة الإنسان عبر تطور المجتمع. وهي في أساس قيام علاقات صحية بين أفراد المجتمع. إنها تقوم على المواطنة التي تتناقض مع جميع أشكال التمييز السلبي بين المواطنين، كما تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة على جميع الأصعدة وفي مختلف المجالات، بدءاً من حق المواطن في بيئة نقية صالحة وصولاً إلى العيش الكريم. إن ضمانة العدالة هي قيام دولة القانون والمؤسسات التي تصون حقوق المواطن.

7. **التنمية الشاملة المتكاملة:** إن تنمية الإنسان بتكامله وتوازنه مع الطبيعة، هي الهدف الأسمى للتطور البشري. والتنمية الشاملة هي التي تطول كل إنسان على امتداد الوطن الذي يعيش فيه، وتغطي الحقول الإنسانية كافة والمجالات التربوية والثقافية والمجتمعية والاقتصادية والبيئية والسياسية. إنّ التنمية بمفهومها هذا لا بدّ أن تكون متكاملة، عبر تنظيمها وتسيير عملياتها بطرق متوازنة ومنسجمة لتلبية أهدافها، متعاونة ومتفاعلة، بحيث لا يسبق أي جانب الآخر أو أي بعد إنساني سواه.

8. **الشفافية:** هي مبدأ التعامل والتفاعل في العلاقات البشرية. وهي من ثم عنصر مكمل للعملية الديمقراطية، بعد حق الانتخاب وحق الرقابة. فالشفافية رديف ملازم للتشارك والتنمية باعتبارها أداة معرفة ورقابة وتقييم، وهي تجسيد لحق المواطن والسلطة ولواجبهما في الاطلاع وكشف الحقائق وقول الحقيقة. دون شفافية لا حرية إلا حرية الاختيار بين السيئ والأسوأ. فحيث لا معرفة لا حرية[15].

15- د. البياتي، ستار، منظمات المجتمع المدني ودورها في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق.

8. أبعاد المجتمع المدني

يعكس مفهوم المجتمع المدني باتجاهاته ومدارسه الفكرية المختلفة عدة أبعاد، سيتم التعرض لها في هذا المحور من الدراسة بشيء من الإيجاز. وتتمثل الأبعاد المختلفة للمجتمع المدني عموماً في الآتي:

1. البعد الفلسفي للمجتمع المدني:

مفاهيم الليبرالية ـ الكلاسيكية، والماركسية، والليبرالية ـ الجديدة، مفاهيم تعكس تراثاً فلسفياً يجسد تطور الفكر الإنساني الذي لا يتقيد بالحدود السياسية والجغرافية المعروفة.

2. البعد القانوني:

يعكس البعد القانوني للمجتمع المدني تحديد العلاقة القانونية القائمة بين المجتمع المدني من ناحية والدولة من ناحية أخرى. فمن الواضح أن تبعية المجتمع المدني أو استقلاليته عن الدولة تتسم عموماً بالغموض، إذ يلاحظ في هذا السياق وجود ثلاثة مفاهيم متداخلة في إطار التعريفات القانونية للدولة، وهي[16]:

ـ الدولة بوصفها شخصاً أو طرفاً من أطراف العلاقات الدولية، ذلك

16- موجز تاريخ الفلسفة، دار الفكر ـ موسكو، الطبعة الثالثة، 1979، ص309.

أن أدبيات القانون الدولي تؤكد أن الدولة تملك الشخصية القانونية التي تمكّنها من القيام بواجباتها وتمتعها بحقوقها.

ـ الدولة بوصفها شعباً يقطن إقليماً معيناً، وهنا تبرز فكرة المجتمع المدني، ذلك أن الشعب يضم بطبيعة الحال تنظيمات أولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة، وأخرى ثانوية كتنظيمات المجتمع المدني وجماعات المصالح.

ـ الهيئة الحاكمة، وهي تعتبر عنصراً هاماً من عناصر الدولة.

ويلاحظ أنه بينما تعكس الشخصية القانونية للدولة بعداً مجرداً حيث يتم التعامل مع عناصر الدولة كوحدة واحدة، وبالتالي يعتبر المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من الجماعة السياسية ككل، يلاحظ أن مفهومي الدولة والهيئة الحاكمة يعكسان أيضاً بعدين، أحدهما فلسفي والآخر اجتماعي. إذاً، فعندما يتم التعامل مع الدولة على أنها شخصية قانونية، فإنه لا يمكن فصل المجتمع المدني عن الدولة. لكن عندما يتم التعامل مع الدولة على أنها هيئة حاكمة، فإن المجتمع المدني يمكن التعامل معه بوصفه كياناً مستقلاً ، لا سيما إذا كانت الإيديولوجية السياسية القائمة تقر ذلك. باختصار، فقهاء القانون الدولي يتعاملون مع الدولة على أنها وحدة واحدة عندما يتعلق الأمر بعلاقاتها الدولية، لكن عندما يتم التعامل مع الهيئة الحاكمة كعنصر من عناصر الدولة، فإن المجتمع المدني يعتبر طرفاً غير حكومي[17] .

3. البعد السياسي للمجتمع المدني:

فما دامت الرابطة التي تتشكّل بموجبها تنظيمات المجتمع المدني تعكس بعداً مصلحياً، فإن هذه التنظيمات تمارس ضغوطاً لتحقيق مصالح أعضائها[18] .

17- تورين، آلان، نقد الحداثة، ترجمة صباح جهيم، وزارة الثقافة ـ دمشق، ص154.

18- المرجع نفسه، ص114 وما بعدها.

بينما يعتبر بعض المنظرّين المجتمعَ المدني مرادفاً للمجتمع السياسي، يلاحظ أن بعضهم الآخر يعتبره مطابقاً لمفهوم الجماعة السياسية. وسواء أكان المجتمع المدني مرادفاً لمفهوم المجتمع السياسي، أم الجماعة السياسية، فإن النتيجة تعتبر واحدة، ألا وهي أن تنظيمات المجتمع المدني تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدولة، الأمر الذي يعني أنها تخضع لتنظيم الدولة وإشرافها[19]. إلا أن بعضهم أيضاً يعتبر المجتمع المدني طرفاً مستقلاً عن الدولة، نظراً لأنه يجسد تنظيماً غير رسمي هدفه ممارسة الضغوط على مؤسسات الدولة الرسمية بقصد تحقيق مصالح أعضائه، ومن أمثلة هذه التنظيمات: رجال الأعمال، والروابط المهنية كاتحاد الطلبة والاتحادات النسائية، وحركات المحافظة على البيئة. ويلاحظ أن التأثير الذي تتمتع به تنظيمات المجتمع المدني، سواء تم التعامل معها كتنظيمات رسمية أو غير رسمية، يمكن أن يكون مباشراً أو غير مباشر، وذلك تماشياً مع الظروف البيئية السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ويلاحظ أن وجهات النظر تختلف أيضاً حول مدى التأثير الذي تتمتع به تنظيمات المجتمع المدني، ولكن الأدبيات تؤكد في هذا السياق أن المجتمع المدني يعتبر أكثر تأثيراً في نظم الحكم الديمقراطية مقارنة بنظم الحكم غير الديمقراطية. فنظم الحكم الديمقراطية تفعّل من دور تنظيمات المجتمع المدني، سواء أكانت نقابات أم روابط مهنية، في عملية صنع القرارات، وبالتالي فإن تأثيرها يكون ملحوظاً[20].

يجب النظر إلى المجتمع المدني باعتباره منظومة ذاتية الاشتغال تتحدد من خلال التوسط المطلق، بالمعنى الإيجابي للكلمة، بين عولمة السوق التي تبشر بها الفضاءات الكبرى، والنزعة الشمولية المقرونة بالتأخر التاريخي، والانكفاء على الذات، للدولة الوطنية. فالمجتمع المدني

19- المرجع نفسه، ص234.

20- طرابيشي، جورج، جريدة الحياة، 2000/9/10، ص17.

هو ذلك الفضاء المستقل إزاء الدولة والسوق، الذي يهدف إلى التأثير، والإيحاء، والتأطير ضمن خيارات جماعية، وطنية وعالمية.

ولا بدّ من الإقرار بوجود بعض الاختلال الاجتماعي الذي لا يمكن حلّه بآلية السوق، ولا باللجوء إلى الدولة، الواقعة تحت تأثير الأزمات الداخلية والضغوط الخارجية المتواصلة للسوق الدولية، بل يتطلب حلّه توسّط طرف ثالث يعبئهما معاً، مع رفض اختزال رهاناته في أي منهما، وذلك بطبيعة الحال في المجتمعات التي «يولد» فيها المجتمع المدني ولادة طبيعية. إن فكرة المجتمع المدني تصبح فكرة عملية عندما تسمح بظهور عقلانية اجتماعية مشتركة قائمة بذاتها ومستقلة عن الدولة والسوق، دون أن تستبعد الفاعلين من ممارستها.

9. معوقات العمل المدني

يمكن تحديد أهم المعوقات التي تجابه المجتمع المدني بالتالي[21]:

ـ ضعف الثقافة الديمقراطية، وكذلك النقص الشديد في الوعي الحقوقي.

ـ ضعف الوعي الثقافي المجتمعي بأهمية نشاطات منظمات المجتمع المدني وفعالياتها، لحداثتها من جهة ضعف الدور الإعلامي الواعي في التوعية والتثقيف بمفاهيمه، وعدم الاهتمام بنشاطات هذه المؤسسات وأعمالها في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والإنساني والمرأة والطفل والشباب والعمال والطلاب والبيئة والنقابات والجمعيات الأخرى.

ـ معاناة مؤسسات المجتمع المدني من غياب المبادرة أو ضعفها على المستوى الفكري والعملي، وعدم التوجه إلى دراسة الظواهر الجديدة.

ـ مبدأ التدخل لأغراض إنسانية، فهناك من يرفضه وهناك من يؤيده، ولكل حججه ومنطلقاته وأهدافه. وفي الواقع، أصبح مبدأ التدخل الإنساني، بما لا ينطوي على تأييد الوسائل العسكرية والحروب الاستعمارية، مبدأ آمراً وملزماً في القانون الدولي، وهذا يعتبر تطوراً في فقه «الدبلوماسية الوقائية» التي تبلورت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي.

21- تورين، آلان، مرجع سبق ذكره، ص153-154.

ـ انشغال مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً منظمات حقوق الإنسان، بالحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى درجة أنّ الأخيرة غالباً ما تُهمل أو تنسى.

ـ توجه مؤسسات المجتمع المدني إلى الاحتجاجات والنقد والأهداف المطلبية، وإن كانت هذه مسألة مهمة من خلال الرقابة والرصد والتعبئة، إلا أنها لا يمكن أن تساهم في وضع تصورات حول التشريعات الوطنية، سواء بمواءمتها مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية وتطور الفقه الدولي على هذا الصعيد، أو تعديلها أو اقتراح قوانين وتشريعات جديدة بديلة منها.

ـ هناك بعض المواقف المتناقضة من بعض القضايا الحساسة بحجة الخصوصية والشمولية، وهذه تشمل قضايا مثل المرأة والموقف من المساواة، والأقليات القومية والدينية والفئات المهمشة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

ـ الارتياب من العلاقة مع الآخر، ولعل بعض الأطروحات لا تدرك أن العالم كله أصبح قرية عالمية صغيرة، وأنّ هناك قيماً إنسانية مشتركة لبني البشر، بغضّ النظر عن دينهم أو عرقهم أو لغتهم أو منشئهم الاجتماعي أو جنسهم.

ـ عدم وجود تشريعات وقوانين خاصة لمنظمات المجتمع المدني أو ضعفها.

ومن أهم معوقات التطور الذاتي، يمكن أن نذكر:

ـ انشغال الفرد اليومي بتأمين لقمة العيش، تحت وطأة سياسات الإفقار العام، والنهب والفساد، وانكفاؤه تحت وطأة الخوف والتهديد في ظل الأنظمة الشمولية، مما يدفع إلى الانعزال، والبعد عن الشأن العام توخياً للسلامة.

ـ افتقار مؤسسات المجتمع المدني داخلها، في كثير من الأحوال،

للممارسات الديمقراطية والشفافية بين أفرادها، أو بين أعضاء الشبكات التي تحوي مؤسسات عدة، مما يقود في كثير من الحالات إلى شخصنة العمل، وشق الصفوف نتيجة لخلافات الأفراد، وذلك ناجم عن غياب تقاليد العمل الديمقراطي بسبب عقود القمع، وامتداد ممارسات السلطات الحاكمة على تقاليد العمل المجتمعي والسياسي.

ـ افتقار تلك المؤسسات للأشخاص ذوي الكفاية الذين يمكن أن يضحّوا بوقتهم وعملهم ومصلحتهم الخاصة في سبيل الشأن العام، لعدم وجود تقاليد راسخة للعمل المدني وأهميته في تقرير مصير الشعوب.

ومن العوائق الأخرى التي يواجهها **المجتمع المدني العربي**:

ـ انتشار البطالة والفقر، ومن جهة أخرى الأمية. مما يعيق انتشار الثقافة السياسية ومشاركة الفرد في الحياة المدنية وبناء مجتمع مدني فعال.

ـ انهيار الطبقة الوسطى مما أثّر سلباً على المجتمع المدني والحياة السياسية بصفة عامة، فالطبقة الوسطى هي التي تفرز المثقفين والمنظرين والناشطين.

ـ عدم وجود آليات للمحاسبة والمراقبة، وغياب الفصل بين السلطات، ومن ثم فلا توجد علاقة تفويض وتمثيل ومساءلة، وهذه والمعوقات تقف عائقاً أمام نهوض المجتمع المدني.

10. منظمات المجتمع المدني والشباب

تتسم أبعاد العمل الجماعي والثقافي من داخل مكونات المجتمع المدني بأهمية بالغة في تنمية المجتمعات وتنمية قدرات الأفراد، على أساس أن المجتمع المدني يمثّل الفضاء الأرحب لممارسة الولاء والانتماء للمجتمع، لأنه يمثّل مجالاً مهماً لصقل مهارات الشباب وبناء قدراتهم على استيعاب احتياجات المجتمع وفهمها، وتفعيل دور الشباب في بناء المستقبل الذي تتحقق فيه القيم الإنسانية وتحقيق الذات التي هي جوهر الديمقراطية، والاهتمام بالشباب، هو مقياس المجتمع الفاعل، فالشباب هم الطاقة والإرادة والقوة، لذا يجب أن يكونوا على دراية ووعي كاملين بحقوقهم وحقوق المجتمع وواجباته.

ولكي يؤثر الشباب في مرحلة البناء والعمل وتطوير النسيج الاجتماعي المدني، لا بدّ من امتلاكهم المعارف والمهارات والقدرات الفكرية والفرص لتلبية احتياجاتهم واحتياجات المجتمع، وتبرز أهمية استقلالية الشباب ومسؤولياتهم في معرفة حقوق الإنسان وقواعد القانون والانفتاح والتوسع وتشجيع الحوار بين الثقافات والوصول إلى القيم الإنسانية، وما انجذاب الشباب إلى العمل من داخل تنظيمات المجتمع المدني، واهتمامهم بالفعل المؤسساتي المجتمعي، إلا دليل على إيمانهم بدورها المؤثر في إحداث التغيير والإصلاح لتحقيق حرية الإنسان وكرامته وتطوير المجتمع وتنميته.

ولتوفير ظروف وشروط أفضل للممارسة والفعل من داخل هذه التنظيمات، ينبغي[22]:

1. تعزيز انتماء الشباب ومشاركتهم في مجتمعهم وهمومه وقضاياه.

2. تنمية قدراتهم ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية، مما يتيح لهم التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع.

3. تمكينهم من التعبير عن آرائهم و أفكارهم في القضايا العامة التي تهمّ المجتمع.

4. توفير الفضاء والفرص المتاحة لأداء الخدمات، والاهتمام بمشكلاتهم ومشكلات المجتمع بأنفسهم.

5. منحهم فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي تحتاجها البلاد، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

في ظل توفير هذه الشروط، يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني قوي ومستقل ومهني، يكمن في النأي بنفسه عن كل اصطفاف وانحياز إيديولوجي وسياسي ضيق، وفي تشبثه بأطروحاته المهنية والحقوقية، كي يضمن لنفسه هامشاً من الحرية في أداء مهامه والقيام بالوظائف الخاصة به، دون أن يعني اتخاذه موقفاً حيادياً إزاء الحقوق والحريات. إن بناء ثقافة مدنية يعتبر الركيزة الأساس لحل الأزمات المجتمعية.

22- د. الحجازي، عزت، الشباب العربي ومشكلاته، (بتصرف).

11. عوامل تصاعد دور منظمات المجتمع المدني

عدة عوامل أساسية تتضافر في ما بينها وتترابط، لتكتب شهادة ميلاد المجتمع المدني، من هذه العوامل :

أولاً- الإخفاق المجتمعي: فالمجتمع لم يستطع أن يطور، إلا فكراً معارضاً على النمط السلطوي، مما أدى إلى استطالة الأزمة لعقود طويلة. وتجلى هذا الإخفاق في المجالين الداخلي والخارجي : ففي المجال الداخلي فشل مشروع التنمية، وهو الهدف الرئيسي الذي جاء بكثير من الحكومات الثورية إلى السلطة، وكذلك انتشار الفساد بصورة معممة، وانعدام الإصلاحات السياسية في بنية النظام، وكذلك تراجع دخل المواطن، وتجلى ذلك بتقلص حجم الطبقة الوسطى، وظهور ما بات يدعى: الطبقات المسحوقة.

ثانياً- انتشار الفكرة السلمية التنافسية، مقابل اضمحلال فكرة التلازم بين السياسة والثورة.

ثالثاً- خيبة أمل، وحتى إحباط عام، من العمل الحزبي في أوساط المثقفين الذي خدموا في الأحزاب، والقناعة أن هذه الأحزاب، كما هي عليه الآن، لم تعد قنوات أساسية للوصول إلى التجديد السياسي والفكري، فقد أصابتها، معظم أمراض السلطة، من تسلط وبيروقراطية واستبداد بالرأي الآخر، والجشع وراء المناصب.

رابعاً- إعادة تمثُّل التراث الفكري الليبرالي للغرب، والتراث النقدي الماركسي والأفكار التي قدمها الفيلسوف الإيطالي **غرامشي** عن المجتمع المدني كساحة للصراعات الأيديولوجية.

خامساً- التأثر ببعض الفلسفات الحديثة وفلسفات ما بعد الحداثة، مثل **هابرماس** (ونقاشه حول الحيز العام، والعقل التواصلي، وفلاسفة ما بعد الحداثة (**فوكو، دولوز، دريدا**) الذين ساهموا في كشف ألاعيب السلطة في النظم الديمقراطية[23].

في أوروبا وخصوصاً الشرقية منها، تمت مراجعة مجموعة من المبادئ والتوجهات والاختيارات السياسية، إما للإخفاق الذي منيت به، أو بالنظر إلى مجموع المراجعات الفكرية التي تمت بهذا الخصوص، الشيء ذاته حصل لدى قسم من المثقفين العرب الذين قاموا بمراجعات فكرية بهدف إعادة تمثّل التراث الفكري الليبرالي وأيضاً التراث النقدي الماركسي.

ففي الحالة الأولى: أُعيد تمثل التراث الليبرالي خارج فرضية التلازم بين الليبرالية والامبريالية على نحو ما عاش عليه الوعي السياسي العربي المعاصر منذ نصف قرن «أي من حيث هو تراث نظري لم يثمر الواقعة الاستعمارية حصراً وإنما أثمر النظام السياسي الحديث (النظام الديمقراطي) والنظام الاقتصادي الحديث (نظام التنمية المفتوحة وتراكم الإنتاج والثروة) والنظام الاجتماعي الثقافي الحديث (نظام إشباع الحاجات المدنية والحاجات الرمزية للناس، وحماية الحق في الأمن الاجتماعي وفي التفكير والإبداع). ولقد رفع من قدر هذا التراث، في الوعي العربي، ما جرى من معاينة شاملة لتفاصيل التعبير المادي عنه، في تجربة بناء الاجتماع المدني السياسي الحديث في الغرب، وفي حصيلة التقدم التي حصدها هذا الغرب من قيامه على ذلك التراث[24].

23- المرجع نفسه.

24- المرجع نفسه.

أما في الحالة الثانية: فقد أُعيد الاعتبار إلى اللحظات النقدية في التراث الماركسي بعيداً عن، وعلى أنقاض فرضية التمثيل البلشفي الروسي لهذا التراث. «هكذا جرى الإنصات قليلاً لـ**غرامشي**، و**ألتوسير** و**بتلهايم**، و**بولانتزاس**، و**بورديو**، وآخرين في معركتهم المعرفية ضد الدوغمائية وضد النزعة السياسوية وضد الاقتصادوية، وضد كذلك كل تلك النزعات التي استسهلت عملية ميلاد الثورة، كما جرى الإنصات قليلاً إلى اللحظة الشيوعية الأوروبية التي أعادت النظر في مقولة العنف الثوري، وفي مقولة ديكتاتورية البروليتاريا». وفي الحالتين تهيأ، في رحم هذه المراجعة، المناخ النفسي لإعادة وصل العلاقة بالفكر الديمقراطي الحديث في تعبيره الليبرالي والماركسي. وإذا كان من علامات ذلك، على الصعيد النظري العربي، ما صار قيد التداول العام من أفكار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، فإن من علامات ذلك على الصعيد السياسي: تخلي الحركات والأحزاب السياسية عن استراتيجية الاستيلاء الثوري على السلطة بأسلوب العنف المادي، وجنوحها إلى تبني الخيار السياسي البرلماني والانتخابي سبيلاً إلى تغيير بدا أقرب ما يكون إلى تداول مفتوح على السلطة أكثر منه احتكاراً لها، كما أن من علاماته الميل الحثيث إلى التركيز على العمل التثقيفي والمدني من خلال عملية إنشاء واسعة النطاق لبنية تحتية لما صار يعرف، في الخطاب السياسي، باسم مؤسسات المجتمع المدني، ولما صار يمثل الرهان الوحيد لإنجاز عملية التغيير[25].

هذا هو الطابع العام الذي ميز سياق التحولات التي حدثت في الفكر العربي سواء على مستوى التنظير الفكري أو الخطاب السياسي، وذلك لفهم مختلف الملابسات التي شكّلت السياق التاريخي لميلاد المجتمع المدني في هذه البلاد.

25- تركماني، عبد الله، المجتمع العربي: الواقع والمعوقات والآفاق، الحوار المتمدن، 2009/4/25.

12. دور المجتمع المدني في بناء مجتمع المعرفة

يساهم المجتمع المدني بدور مهم وفعال في خلق مجتمع المعرفة، فمنظمات المجتمع المدني تعمل في ميادين مهمة، تشكّل مناخاً ملائماً لنمو المعرفة والمعلوماتية، كالإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فإن دورها مؤثر وفعال في تحقيق التنمية، وربط المواطن بقضاياها.

إن المعرفة هي القيمة المضافة الأهم في مجال الثورة التكنولوجية، التي تبشّر بعالم ما بعد الحداثة والتصنيع، ويعدّ تسويق المعرفة المحرّك الأول للتنمية المستدامة والحلبة الأهم للتنافس الدولي ومصدر القوة والمناعة للأمم المتفوقة في إنتاجها، وامتلاك ناصيتها يؤهل أصحابها لبسط نفوذهم وقوتهم وسيطرتهم السياسية والاجتماعية والثقافية على غيرهم، ففيه يحظى التعليم والثقافة والاتصال واستخدام الذكاء الاصطناعي وتأهيل الإنسان بمناهج البرامج الراقية ومحتوياتها، لأن يغدو فعالاً ومبدعاً في مؤسسات تسهر على زيادة الإنتاج وتفعيل آليات التفكير والتجديد والاختراع والمردود العالي[26].

إن إقامة مجتمع المعرفة يتطلب ردم الفجوة المعرفية الرقمية التي تقوم وتعتمد على البحث العلمي وامتلاك التقنيات العلمية، إذ إن انتشار

26- المؤتمر الإقليمي العربي ـ نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة، عمان، 2004/9/15، نظمته مؤسسة هنريش بل الألمانية بالتعاون مع المعهد الدولي لتضامن النساء.

الأمية وضعف وتيرة النهضة الفكرية والعلمية والثقافية تشكّلان تحدياً كبيراً أمام إقامة مجتمع المعرفة، لذلك يتطلب امتلاك الثورة التكنولوجية اعتماد تنمية مستدامة وإتاحة المعرفة وامتلاكها بشكل عادل، وتعبئة جهود قطاعات المجتمع، وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، لتسهم في بناء مجتمع المعرفة.

إن الدولة تشكّل حجر الزاوية في بناء مجتمع معرفي عربي، وذلك لا يمكن أن يحدث دون أن تفسح الدولة المجال للمجتمع المدني ليلعب دوراً ملموساً في هذا المجال، وهذا يتطلب تأهيل النظام التعليمي، وتطوير أنظمة محو الأمية وتعميمها، والاهتمام بإنشاء المعاهد والمراكز المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التكنولوجيا والاتصالات، ووضع التشريعات الملائمة التي تكفل حقوق الملكية الفكرية وتقنين التوقيع الإلكتروني وإتاحة خدمات الاتصال بشبكة الإنترنت، وإنشاء مراكز تكنولوجية، تهدف إلى تبنى الشباب المتفوقين واحتضانهم علمياً.

المحور الثاني

المجتمع المدني في سورية

1. المجتمع المدني في سورية قبل الثورة

جملة المتغيّرات الدولية والإقليمية مع مطلع الألفية الجديدة، أثّرت عميقاً في المشهد السوري، وتجلت بتمظهر ملامح انحسار القوى التقليدية التي هيمنت على المجال العام، وأهمها انحسار حزب البعث كنظام، دون ترافق ذلك بتغيير سياسي مفترض يُحلّ محل منظومة الحكم القائمة، منظومةً جديدة واضحة المعالم وتستجيب للتحولات ولهذا الانسحاب وموجباتهما. وتحولات المنظومة الاقتصادية والسياسية طالت بتأثيراتها شرائح واسعة من المجتمع، مما فرض تغيّرات بالغة الأهمية على كيفية رسم ووضع السياسات العامة التي لم يكن حزب البعث يؤدي دوراً جوهرياً فيها.

فمنذ اليوم الأول لاستيلاء البعث على السلطة، شرع في رسم سياسات، واتخاذ خطوات، تندرج في تعزيز سلطة المؤسسة العسكرية وتحويلها إلى «جيش عقائدي»، بما يعني السيطرة المطلقة على الجيش وجعله اليد القوية للنظام، لا للدولة والمجتمع. كما تمثّلت هذه السياسة في وضع البلاد تحت قانون الطوارئ والأحكام العرفية، وهو ما تم القيام به عملياً صبيحة الاستيلاء على السلطة في 8 آذار 1963، وهكذا تم تغييب الدستور والقوانين أو تجميدهما، فإعلان الدستور المؤقت عام 1971، ثم الدائم في عام 1973 وتعديلاته، وكل القوانين المتعلقة بطبيعة السلطة وصلاحياتها،

ظلت محكومة بحالة الطوارئ والأحكام العرفية، تكريساً لإطلاق يد السلطة دون أية قيود دستورية أو قانونية.

وأيضاً غُيّبت السياسة، فكراً ونخبة ومؤسسات، وهو ما تم القيام به عبر حظر الأحزاب وعزل الشخصيات السياسية وتهميشها، واعتبار البعث في فكره ونخبته وتنظيمه الحزب الشرعي الوحيد في البداية، ثم الحاكم والقائد في الدولة والمجتمع لاحقاً، وهو تطور رافق إعطاء وجود هامشي لأحزاب وجماعات، قبلت العمل تحت سيطرة البعث في إطار الجبهة الوطنية التقدمية بعد تأسيسها عام 1972، مما أدى إلى تهميش هذه الأحزاب في فكرها ونخبتها، إضافة إلى تهميش أفكار حزب البعث ونخبته وتنظيماته أيضاً، ما دامت مصلحة النظام تتطلب ذلك. وشمل التهميش أحزاب المعارضة في فكرها ونخبتها بكل اتجاهاتها، عبر حرب ضدها، شملت الدعاية ضدها وتدمير منظماتها، وملاحقة قياداتها وكوادرها وأعضائها ونفيهم أو اعتقالهم أو قتلهم.

وأخيراً، السيطرة على الإعلام والصحافة وتهميشهما بجعل الإعلام حكومياً، بالتزامن مع تغييب الصحافة الحرة والمستقلة بإيقافها، ومصادرة ممتلكاتها، وإحلال منشورات تابعة مكانها، منشورات ذات طبيعة تعبوية تبريرية، ومن سوية مهنية وفنية متدنية، الأمر الذي يعني غياب أي دور معرفي ثقافي وتنويري للصحافة، وغياب دور الإعلام في الرقابة على السلطة وممارساتها في الدولة والمجتمع.

بهذه السياسات أحكمت سلطة البعث قبضتها على السوريين في حياتهم الخاصة والعامة، وعملت على إخضاعهم بالقوة من خلال تسلط الأجهزة الأمنية، وحيث عجزت الأخيرة، لم تتأخر سلطة البعث في استخدام الجيش، وثمة كثير من الأمثلة التي شهدتها المدن السورية بعد أحداث حماه الدامية 1964، وسنوات الصراع بين السلطة والجماعات الإسلامية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، وعلى نحو ما يتم

القيام به في مواجهة الثورة السورية حالياً من عنف متعدد الأشكال بهدف إعادة إخضاع السوريين. وتزامنت عملية الإخضاع مع عملية أخرى أساسها نهب موارد البلاد وثرواتها وتحويلها إلى ثروات شخصية لقادة النظام، كما تم تعميم العمولات والرشوة وإعطاء مزايا الاحتكار في التجارة والاستثمار.

تاريخ سورية خلال العقود الأربعة الماضية حافل بالهزات السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية، التي كان من ثمارها تصدع المجتمع السوري، وسحق الأحزاب، وانهيار الاقتصاد الوطني بالتأميم التعسفي، والفساد المالي، والنهب المنظم للثروات ولقوت الناس، وظهور المافيا المالية والأمنية، وقوافل الشباب العاطلين عن العمل، والهجرات الجماعية لذوي الطاقات، أو التهجير القسري لآلاف المعارضين.

مؤسسات المجتمع المدني، عانت هي الأخرى من محاصرة وتصفية خاصة بها، مثل حلّ نقابات المهندسين والأطباء والمحامين دفعة واحدة، واعتقال فروعها في كل المحافظات في 1980/4/9 واعتقال أعضاء مجالسها، ثم افتعال نظم داخلية لهذه النقابات، وتعيين مجالس ومؤسسات قسرية لها حتى يومنا هذا[27].

خنق الحريات، والقمع، وسيطرة العسكر ورجال الأمن على الحياة السياسية، أمر لازم حقبة «حزب البعث»، وولد ثورة شاملة على «البعث» والمفاهيم التي فرضها على المجتمع، في التربية والتعليم، والجيش، والمؤسسات المدنية، والحياة السياسية.

الجمعيات غير الحكومية والمدنية في سورية قبل الثورة:

تمنح الحكومة التراخيص للمنظمات التي تلتزم بنشاطات بعيدة كل البعد عن أي شيء يمت للسياسة بصلة، وعدد منظمات المجتمع المدني

27- رشاد، محمد وحداد، غسان، أوراق من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966، مركز المستقبل للدراسات ـ عمان 2001.

والنشطاء المستقلين الذين يملكون القدرة على تطوير مشاريع جديدة محدود جداً. هناك أيضاً قوانين تمنع منظمات المجتمع المدني من تلقي التمويل من مصادر خارجية.

تركّز الثقافة السورية تركيزاً كبيراً على مفهوم العطاء. وما زالت العلاقات الأسرية وعلاقات الأسرة الممتدة (أو القبيلة)، والأشخاص الداعمين (الواسطة) تلعب دوراً مهماً، وتوفر شبكة أمان مهمة في غياب الدعم الكافي من الدولة. وقد ساعدت هذه العلاقات على حماية العديد من الأسر السورية الضعيفة من الوقوع في براثن الفقر. وهناك أيضاً شبكات مجتمعية غير رسمية في سورية، مثل الشبكات النسائية للمدخرات المحلية التي تقوم بدور مماثل. وتتمتع سورية بتقاليد قوية للعطاء الملهم من الدين، من كلا الدينين الإسلامي والمسيحي على حد سواء. وغالباً ما تقدّم هذه التبرعات مباشرة إلى المؤسسة الدينية، التي توزعها عادة على شكل «إغاثة». ومثل العديد من البلدان الأخرى، يوجد في سورية أيضاً مجموعة من المؤسسات الخيرية التي أنشأتها الشخصيات النسائية أو الأثرياء من الأفراد. وقد كانت مثل هذه الأنواع من المؤسسات الخيرية التقليدية (جمعيات خيرية) موجودة في سورية منذ ما قبل الاستقلال[28]. وما زالت المنظمات الخيرية تخضع لقانون عام 1958 الخاص بالجمعيات، والذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وينبغي على المنظمات الراغبة في التسجيل أن تتقدم بطلب إلى الوزارة، ويتم بعدها التحقق منه، لا سيما حول الأشخاص المشاركين في الجمعية، ويتم عادة التحقق من معظم هذا المعلومات من قبل أجهزة الأمن، التي تلعب دوراً رئيسياً في إدارة القطاع الثالث. وقد تستغرق الموافقة من سبعة أشهر إلى عدة سنوات، وينبغي على المنظمة أن ترسل إلى الوزارة محاضر الاجتماعات،

28- بوسمان، ماريكا، قطاع المنظمات غير الحكومية في سورية ـ لمحة عامة، intrac، ورقة إرشادية رقم 30، حزيران 2012 (بتصرف).

والبيانات المحاسبية والتقارير. ويمكن أن يحضر اجتماعات المنظمة مسؤولون من الوزارة والجهات الأمنية. ولا يسمح للمنظمات المحلية بالاتصال أو التواصل المباشر مع المنظمات غير الحكومية الدولية خارج سورية، أو بطلب تلقي التمويل من هذه المنظمات؛ إذ ينبغي أن يتم كل ذلك عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تقوم بتنسيق كل ذلك مع هيئة تخطيط الدولة ووزارة الشؤون الخارجية (وأجهزة الأمن)، ويمكن رصد النماذج التالية[29]:

1. **المنظمات الدينية:** يتم إنشاء هذه المنظمات عادة من قبل المؤسسات الدينية، أو بالتعاون الوثيق معها، أومن قبل رجالاتها (المشايخ والراهبات والقساوسة). وعادة ما تكون هذه المنظمات قوية، ونادراً ما تتدخل فيها الحكومة (ما دامت لا تتدخل في الحياة السياسية)؛ وتتمتع بدخل مضمون نسبياً. ويتم عادة إدارتها من قبل الزعماء الدينيين وكبار المجتمع، ولديها عدد لا بأس به من المتطوعين. وقد يعمل لديها أيضاً بعض الموظفين مدفوعي الأجر. وقد تحصل هذه المنظمات على جميع تمويلاتها أو معظمها من المؤسسات الدينية أو الأفراد أو المنظمات الدينية في الخارج. وتتبع أنشطتها «تقويماً محدداً» لأعمال الإغاثة، أو تمارس الخدمات المؤسسية من خلال توفير المرافق. مثالها، دور ومدارس الأيتام والمسنين وذوي الحاجات الخاصة.. إلخ.

2. **الهيئات الخيرية التقليدية:** تشبه سابقتها، فهي إما علمانية أو ذات تحيز ديني قوي، ولكنها غير مرتبطة بمؤسسات دينية. ويتم إنشاؤها غالباً من قبل سيدات معروفات مسنّات أو أفراد أثرياء ذوات عمل خيري، وتحصل على تمويلها من المجتمع ومن المناسبات الخيرية، وغالباً ما تتسم بطابع تقليدي (تقديم وجبات رمضان، البازارات الخيرية، وغيرها). ومثالها، منظمة السيدة خاني ودار الحنان.

29- سلمان، ريفان، العمل المدني في سورية قيد ولادة مشوهة من جديد، صدى الشام 2013/12/4.

3. **منظمات المجتمع المحلي**: هناك عدد من الناس الذين يقومون بتنفيذ مبادرات صغيرة في المجتمع على مستوى منخفض، وتركّز هذه المبادرات على احتياجات محددة. وقد تقوم هذه المنظمات بإنشاء نفسها كشركة، وتعتمد على دخلها وكذلك على التبرعات. ويتراوح عملها من التقليدي جداً إلى العمل الأكثر تنموية، وتعتمد على المتطوعين وبعض الموظفين مدفوعي الأجر.

4. **المنظمات غير الحكومية التنموية**: نشأ في السنوات الأخيرة عدد صغير من المنظمات غير الحكومية التنموية التي تعدّ أكثر مهنية. وعادة ما يعمل فيها أفراد مهنيون أكثر، وخبراء تقنيون، وبعض أفراد الجهات المعنية والمتطوعين المتحمسين (يكونون غالباً من طلاب الجامعات أو الخريجين الجدد). وتحاول هذه المنظمات غير الحكومية الجديدة العمل بشكل أكثر احترافاً. ويعمل لديها بعض الموظفين بأجر، وتدعم بناء القدرات بشكل مستمر، ولديها متطوعون متحمسون من الطبقة الوسطى والعاملة، وتتميز بأفكارها ومشاريعها المثيرة للاهتمام. وكثيراً ما تتمكن من جمع الأموال من السفارات والأمم المتحدة من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومثال على هذه المنظمات: الجمعية السورية للبيئة، وجمعية الرواد الشباب، التي تقوم بتوفير التوجيه ودعم المشاريع التجارية، وإعداد معارض لتوظيف للشباب، ويتم تمويلها بشكل كبير من منح الشركات والسفارات.

5. **منظمات الأمانة السورية للتنمية**[30]: أُنشئت منظمات الأمانة السورية للتنمية من قبل **أسماء الأسد** أو منظمات تابعة لها، وهي عموماً ممولة تمويلاً جيداً، وتعدّ هذه المنظمات جديدة نسبياً وعليها أن تثبت جدارتها. وقد أنجزت الكثير من الأعمال والمشاريع المثيرة للاهتمام، التي كانت محل ثناء في بعض الأوساط، ولكن أيضاً تم انتقادها لكونها

30- وتنتمي هذه المنظمات إلى ما يدعى بالمنظمات الحكومية غير الحكومية أو ما يعرف عالمياً بمنظمات (الغونغوز).

غير فعالة، وبعيدة كل البعد عن واقع المجتمعات الفقيرة، وتقوم بإنفاق الكثير من المال، وتركز كثيراً على صورتها. مثال هذه المنظمات: منظمة فردوس، وهي منظمة للتنمية الريفية، إضافة إلى عدد من المنظمات الأخرى العاملة على قضايا الشباب، والتنمية الريفية، والقروض الصغيرة، ومكتبات ومتاحف الأطفال، وغيرها.

يُلاحظ تزايد اهتمام النظام السوري بالقطاع الأهلي، والانعكاس الجلي لهذه السياسة يظهر في الخطط الخمسية وخصوصاً العاشرة والحادية عشرة، ومواكبة التشريعات لهذا الاهتمام عبر السعي لإصدار قانون جديد تحت عنوان قانون «منظمات المجتمع الأهلي»، قبل أن يعيد حسابه ويطلق عليها «الجمعيات غير الحكومية»، بعد انطلاق الثورة السورية، كنوع من محاولة الهروب من كلمة مدني علماً أن القانون الذي كان ينظّم عملها أقر منذ عام 1958.

تضاعف عدد هذه الجمعيات في السنوات العشر الأخيرة بنسبة تجاوزت 100%، وبلغ عددها حتى عام 1999، 462 جمعية ووصل إلى 567 جمعية بين الأعوام 2000-2012، وهذا يعد مؤشراً واضحاً على زيادة الاهتمام بها وبدورها. وإضافة لما أدت إليه هذه الزيادة من حيث الكم، فإنها تنوعت لتشمل الأنشطة كافة في المجتمع. وتحتل محافظة دمشق وريفها وحلب المراتب الثلاث الأولى في عدد الجمعيات، تليها حمص واللاذقية وحماة وطرطوس ثم السويداء وتأتي إدلب ودير الزور والحسكة والقنيطرة والرقة ودرعا في آخر السلم. ويغلب الطابع الخيري على الجمعيات التي أسست في الفترة الأولى، وظهرت التنموية في سورية لأول مرة بتأسيس الأمانة السورية للتنمية عام 2001 التي تشرف عليها بشكل مباشر **أسماء الأخرس** زوجة **بشار الأسد**، وحدث الأمر نفسه في ما يتعلق بالجمعيات البيئية، ويوجد تقصير في إنشاء الجمعيات التي تعنى بالمرأة، وقد أخذت مثل هذه الأنواع بالتزايد نسبياً لتصل ذروتها بعد عام 2004.

ولا تزال بنية الجمعيات القائمة في ظل النظام ضعيفة والتخطيط فيها محدوداً رغم امتلاك معظمها رؤية وهدف واستراتيجية عمل. ولذلك تفشل في معظم الأحيان في بلوغ أنشطتها المخططة، لحداثة عهدها والظروف الخارجية المحيطة بأنشطتها، إضافة إلى ضعف مواردها واعتمادها على المتطوعين، ونعتقد أن السبب الأساسي وراء ضعفها متعلق بالقرار السياسي القائم[31].

أنشطة المنظمات غير الحكومية:

تركّز العديد من المنظمات السورية، لا سيما الجمعيات الدينية والتقليدية، على الأعمال الخيرية القائمة على الإغاثة. وقد تشمل هذه الأعمال تقديم الدعم المالي والعيني للأسر الفقيرة والأفراد، ودعم التعليم (مثل اللوازم المدرسية للأطفال، والمنح الدراسية)، والرعاية الصحية (من دفع تكاليف العمليات، وتشغيل الصيدليات الصغيرة، وتشغيل العيادات، وفي بعض الأحيان يدفع المريض الرسوم جزئياً)؛ والتدريب المهني (غالباً في المهن التقليدية، خاصة بالنسبة للنساء، وغالباً دون دراسة احتياجات السوق الفعلية)، والرعاية المؤسسية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المسنين، أو اليتامى. وتركّز منظمات المجتمع المحلي، والمنظمات التنموية، ومنظمات الأمانة السورية للتنمية على أهداف إنمائية أكثر، وعلى حماية البيئة وتطوير الحرف التقليدية، ومبادرات توظيف الشباب، وبناء القدرات، وزيادة الوعي، والقروض الصغيرة، وتدريب الآباء والأمهات، أو مدرسي رياض الأطفال أو العاملين في مجال الرعاية الصحية، ومشاريع التنمية الريفية، وغيرها[32].

ويعتبر النظام، قضايا المرأة والقضايا المتعلقة بالشباب والطلاب،

31- بوسمان، ماريكا، مرجع سبق ذكره (بتصرف).

32- المرجع نفسه.

وحقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني، ونوعية التعليم، وبناء القدرات، مواضيع حساسة قد تجعل المنظمات جامحة أكثر من المطلوب. ولا تعمل أي منظمة في سورية بشكل مباشر أو علني على تغيير السياسات، وفي حالات قليلة تمارس الضغط من أجل التغيير الاجتماعي، وتفعل ذلك بحذر شديد وبالتعاون المباشر.

قدرات المنظمات غير الحكومية:

تعمل العديد من المنظمات ضمن تقويم محدد من الأنشطة، أو من خلال تقديم خدمة معيّنة لا تتغيّر إلا قليلاً من سنة إلى أخرى. وقد تعمل منظمات أخرى على تنفيذ أنشطة إضافة إلى عملها العادي، وفقاً للاحتياجات المفاجئة على المدى القصير، وغالباً ما يأتي ذلك كردة فعل على أحداث معيّنة.

وهناك عدد قليل من المنظمات التي لديها المعرفة أو القدرة، أو ترى ضرورة لإجراء تقييم للاحتياجات مع أصحاب القضايا، وتقوم بالتخطيط للعمل على هذا الأساس. وتتم عملية المتابعة والتقييم بشكل عشوائي، إما شخصياً أو في معظم الأحيان لا تتم على الإطلاق. ولدى قليل من المنظمات معرفة في كيفية كتابة التقارير التي تعكس بوضوح المشروع، بلغة واضحة وجيدة. ونتيجة لذلك، توجد صعوبة إظهار نتائج عمل هذه المنظمات ، أو التعلم من عملها السابق. وقليل من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين من يمتلك خبرات قوية في الإدارة. وهناك ميل لدى الإدارة العليا بإعطاء الأولوية إما للرجال أو لكبار بالسن أو الذين لديهم وزن سياسي أو ثقل مالي للعمل ضمن فريق الإدارة. ويقوم عدد قليل جداً من المنظمات بإشراك المستفيدين منها أو أصحاب المصلحة في الإدارة أو كجزء من كادر الموظفين[33] .

33- سلمان، ريفان، مرجع سبق ذكره.

2. المجتمع المدني في سورية بعد الثورة

بعد اندلاع الثورة في سورية عام 2011، وخروج المتظاهرين إلى الشارع في حشود جماعية منتظمة، بشكل غير مسبوق، والتزامهم إلى الحد الأقصى بالسلمية وعدم الانجرار وراء محاولات النظام، حمل كل ذلك سمات الفعل السياسي المدني، الموسوم بالجرأة والشجاعة، ومنح العمل السياسي المناهض للاستبداد، أفقاً للتحرك الهادف إلى الدفع بمشروع التغيير السياسي، إلى حدوده القصوى. وفي قلب هذا الأفق، انتصب فاعلون جدد، يقودهم الشباب لمعانقة دروب الحرية، ومسالكها الوعرة، وأبوابها التي يتطلع إليها الجميع.

لم يفهم جيل الشباب الحرية مطلباً سياسياً تتضمنه برامج للتغيير، وهي لا تأتي عندهم بالدرجة الثانية بعد المسألة «الوطنية»، كما أنها ليست مقولة من مقولات الفلسفة السياسية. إنها ببساطة، الحرية الفردية كما ينبغي أن تعاش في كل لحظة. إنها البيئة التي يتطلبها كل منهم في علاقاته العادية مع الآخرين كواحد منهم، فهي ليست مسألة نقاش وتفكر، بل هي أسلوب حياة اعتاده بفعل مستوى التطور الثقافي والحقوقي للبشرية، وبفعل الحداثة والعولمة التي هم أبناؤها. وهذا الجيل ليس كسابقه في الغالب، من حيث التكوين السياسي والثقافي، مع ذلك، هذا الجسد الشبابي للثورة هو من أعاق محاولة تحويل الصراع إلى أشكاله الطائفية إلى حد كبير.

المعارضة الموزعة بين المنافي والسجون، أطروحاتها الأيديولوجية، لم تعد مغرية لأصحابها أنفسهم فكيف بغيرهم؟! والسلطة بما هي جماع الحزب والمؤسسات الشعبية والجبهة الوطنية والمؤسسة العسكرية قد أُصيبت بتكلس عطّل مفاصلها الرئيسية، فهي أصبحت تسعى قدر الإمكان للحفاظ على الوضع القائم، وبدا المجتمع بين الطرفين، هامشياً وخالياً من أي حراك أو طموحٍ سياسي أو اجتماعي، لقد كان يعيش فترة العزلة واللافاعلية والخوف من المبادرة، إلى أن انفجر الحراك الشعبي، فسارع الشباب السوري المتعطش للتعبير عن قدراته وطموحاته في صياغة وصناعة مستقبله وبناء بلده، إلى تشكيل التنسيقيات، التي يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال منظمات المجتمع المدني.

استطاعت التنسيقيات أن تقوم بمهام عجزت عنها تنظيمات المعارضة التقليدية وأحزابها. واستطاع شباب التنسيقيات أن يشكّلوا رافعة للحراك ودفة توجيه له في مجتمعهم المحلي، وتم حصر مهام التنسيقية في بداية تكوينها بـ:

1. مهمة تنظيم المظاهرات وتحديد توقيت انطلاقها وأماكنها وشعاراتها.

2. مهمة إعلامية تركّزت في التواصل مع قنوات الإعلام وإيصال الأخبار ومقاطع الفيديو.

3. تأمين الدعم اللوجستي وخاصة الطبي منه في المناطق التي اشتد فيها العنف.

4. الرصد و إحصاء عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين وأسمائهم، في كل مظاهرة.

ثم بعد أن ترسخ وجودها في مجتمعها المحلي انتقلت التنسيقيات إلى ممارسة مهام سياسية أيضاً. واستطاعت أن تفرز أسماء جديدة لم تكن معروفة على الساحة السورية قي أوساط المعارضة، كما ساهمت في

تكريس دور هام لجيل الشباب الذي دفع الفاتورة الأعلى في الثورة السورية سواء في عدد الشهداء أم في أعداد الجرحى والمعتقلين، واستطاعت التنسيقيات أن تكون الأقرب إلى المنتفضين كونهم أفراداً من المجتمع المحلي.

الجمعيات في ظل الثورة السورية:

أجبرت الثورة السورية النظام على إعطاء دفعة باتجاه محاولة إيجاد حلول إسعافية للقطاع المدني الذي يرفض الاعتراف به بشكل فعلي، ويستعيض عن تسميته الأساسية باسم «أهلي»، فقد قام بإنشاء هيئة وطنية للمجتمع الأهلي وآلياتها، وإعطاء مشروع قانون منظمات المجتمع الأهلي الجديد صلاحية منح إشهار الجمعية للمحافظ، وذلك لتسهيل إجراءاتها التي تغيّرت من حيث العنوان العريض، إلا أن ضعف مالية الجمعيات يعيق من فعاليتها، وهنا تظهر عدة خطوات غير كافية لإزالة هذه المعيقات، كزيادة قيمة المساعدات المالية من 25 ألف ليرة إلى 100 ألف، وظهور نظام الاعتمادية لتحديد الجمعيات التي تستحق هذا المبلغ غير الكافي أيضاً، خصوصاً مع لحظ بعض الجمعيات الصحية وتكاليفها العالية، ولذلك فقد شملت إيرادات الجمعية بنداً اسمه النشاط الاجتماعي، وتضم أيضاً الإعانات الحكومية تقدّم لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للنظر، ولكن لا يوجد خارطة واضحة وما زالت بحاجة للحصول على الموافقات، وسيسمح القانون الجديد باستثمار أموال الجمعيات، وهذا أمر جديد، ويجري تداول الامتيازات الضريبية مع وزارة المالية، بينما ما يزال التمويل الخارجي للأنشطة يخضع للقيود[34].

وبالوقوف عند أسباب إعاقة هذا القطاع، نجد أن هناك إجراءات روتينية عديدة لإقامة الأنشطة، إذ ما يزال الحصول على الموافقات قائماً

34- المرجع نفسه.

رغم أن وزارة الداخلية أصدرت عدة قرارات في الأعوام 2005 و2009 وآخرها 2011 تضمن إلغاء الموافقات الأمنية حول الأنشطة باستثناء 67 حالة، إلا أنه لم ينفذ شيء فعلياً على أرض الواقع[35].

هناك نوعان من الجمعيات المدنية في ظل الثورة السورية وفقاً لمنطقة نشاطها، داخلية ضمن الأراضي «المحررة»، وخارجية لها فروع في الداخل. الأخيرة تنشط في الدول المجاورة: الأردن، لبنان، العراق، تركيا، وتتنوع جنسيات هذه الجمعيات حسب من أطلقها، إن كانت منظمات سورية أم عربية أم إسلامية أم دولية. وتعتمد هذه الجمعيات على المساعدات الخارجية من «أصدقاء الشعب السوري» أو من الدول الخليجية ورجال الأعمال والتبرعات. وأغلب الفروع الخارجية لديها تنظيم شبيه بالتنظيم العام للجمعيات من حيث الهيكلية لكن تحتاج إلى الشفافية، والخلل الأكبر يأتي في معايير تعيين الموظفين فيها وآلية تقييم المشاريع، إضافة إلى الآلية التي تحكم فتح الفروع ومنافذ التوزيع وطرقه، فما هي الآليات والمعايير التي تتبعها؟ وكيف تقوم بالرقابة المسبقة واللاحقة؟ وكم تقريراً أصدرت هذه الجمعيات عن نشاطها والكميات التي استلمتها ووزعتها؟ وهل وزعت هذه الإغاثة فعلاً؟ من هي الجهة الرقيبة عليها وعلى أدائها؟

لا يوجد إحصائيات دقيقة لهذه الجمعيات، ولكن معظمها موجود في مقرات منتشرة في المدن التركية المتاخمة للحدود مع سورية، ولها منشآن إما إسلامي مرتبط بالإسلام السياسي، أو علماني مدني يرتبط بعضها بكتل سياسية سورية. وكذلك الجمعيات القائمة في «المناطق المحررة»، لا إحصائية دقيقة لها أيضاً، ولا هيكلية واضحة ولا يوجد لها هيئة موحدة لعملها ولا آلية للرقابة، ولا أسس لإنشائها أو أدنى حد من القواعد الضابطة لعملها، سوى أنها تنطلق من الحاجات الماسة التي خلّفتها الحرب على

35- الرشيد، علي، منظمات المجتمع المدني في سورية.. الحاجة الملحّة لملء الفراغ، مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية والحضارية ـ لندن، 2013/9/26.

المجتمع السوري وضرورة تضافر الجهود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا المجتمع. وتعتمد معظمها على الإعانات الخارجية إلا ما ندر انطلق بتمويل داخلي أو ذاتي، وقليل منها يعمل وفق نظام داخلي حقيقي ولا يوجد بينها مؤسسات حقيقية، وبالتالي تنتفي عنها المؤسساتية بشكل واضح، وهي أقرب منها لمنافذ التوزيع والاستهلاك، ودون استراتيجية أو رؤية في معظمها أو دون تمويل إن وجدت الخطة، لأنها لتحصل على الدعم يجب أن تتبع أحد التيارات السياسية أو العسكرية التي تتدخل بعمل الجمعيات بشكل مباشر، حتى أنه يمكن القول إن معظم الإغاثة توزع على الكتائب المسلحة أولاً وبيئتهم المحيطة، ثم على باقي الناس وفقاً لمعايير غير واضحة، وهو ما أفرز نتائج سلبية واضحة وأدى إلى تمايز الناس عن مقاتلي المعارضة، طبعاً، لا يمكن مقارنة جمعيات عمرها مئات السنين مهما كانت ظروفها، بجمعيات عمرها سنتان أو ثلاث، نشأت في ظل ظروف قاهرة وبإمكانات ذاتية معدومة، وفي ظل قلة في الكوادر المؤهلة[36].

إضافة إلى ما سبق يمكننا أيضاً أن نضيف عشرات من المنظمات والجمعيات المدنية والحقوقية التي انبثقت قبيل اندلاع الثورة السورية وبعدها، وتوزع عملها ما بين الإغاثي الإنساني والطبي والإعلامي ومراكز توثيق الجرائم والدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد تشكّلت بدعم من المجتمع المدني والمعارضة المدنية والسياسية داخل سورية وخارجها، العديد من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، مثل: «مؤسسة وطن» وهي منظمة مؤسسات مجتمع مدني غير ربحية متعددة المسارات، و«البيت الدمشقي» لبناء جسور التواصل بين الدمشقيين في الداخل وفي بلاد الاغتراب وحشد طاقاتهم وإمكاناتهم وتفعيلها في إنشاء مؤسسات مجتمع مدني. ومؤسسة «معاً لإعادة إعمار سورية» وهي منظمة غير حكومية ستقدم سكناً مؤقتاً وتنفذ مشاريع إعادة الإعمار في سورية،

36- السواح، وائل، المسار الثاني في الأزمة السورية، موقع الأوان، 2013/10/16.

و«مؤسسة سورية» وهي منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية تهدف لتنظيم وتفعيل أعلى مستويات الكفاءات السورية، و«الرابطة السورية للمواطنة» وهي تعمل على عدد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تمكين مقدرات الشباب في عملية بناء الدولة المدنية الديمقراطية والحفاظ على الذاكرة الجمعية ونشر ثقافة المواطنة. وتم الإعلان عن تأسيس «المنتدى السوري للأعمال»، وإنشاء صندوق «سورية الأمل» لدعم عمليات الإسناد للثورة السورية، كما أُنشئت العديد من الإذاعات مثل إذاعة «ألوان fm» التي تقوم بإذاعة برامج رأي عام، مع التركيز على القضايا الاجتماعية مثل حقوق المرأة والطفل. فبنشرها رسالة حب وتسامح، تهدف «ألوان» إلى تعميم مفاهيم المجتمع المدني والمساهمة في بناء سورية جديدة. وهذا ما تفعله أيضاً مجلة «زيتون وزيتونة» للأطفال، التي تصدر مرتين في الشهر، والتي يعدّها فريق من المتطوعين في سراقب في إدلب. وتلعب هذه المجلة دوراً أساسياً في التنشئة المدنية، إذ تمتلئ صفحاتها التي تتناول مواضيع التاريخ، والكتابة العربية، واللغة الإنكليزية، بالأنشطة، حيث يمكن للأطفال أن يرسموا، ويكتبوا، ويبدعوا... إلخ.

نشاط الجمعيات في ظل الثورة:

تأثر نشاط المنظمات الأهلية والمدنية بشدة في ظل الثورة. ففي ظل المشهد الدموي والمأساوي الذي تشهده سورية، كانت المنظمات تسعى جاهدة لمواصلة أنشطتها الاعتيادية من خلال تقديم الخدمات لأشد الناس فقراً في المجتمع، أولئك الذين تناسلوا على قوائم الانتظار إلى حد كبير. كما قامت بعض المنظمات بتقديم المساعدات، من خلال الجهود الإغاثية بشكل غير معلن. وشهدت سورية ظهور العديد من المجموعات غير الرسمية الجديدة التي توفر مجموعة متنوعة من الأنشطة الجديدة، وفي كثير من الأحيان تنطوي على مخاطر شخصية. ويشمل ذلك إعداد مستشفيات ميدانية، وتوفير أدوية وأغذية ومواد غير غذائية وأموال للأسر

المشردة، وتقديم التقارير لوسائل الإعلام والمنظمات الأجنبية عن وضع حقوق الإنسان، وإصلاح المنازل المتضررة، وتنظيم الخدمات العادية مثل جمع القمامة والتعليم، والأنشطة النفسية ـ الاجتماعية وخدمات الوساطة. ويأتي التمويل والدعم العيني، لهذه الأنشطة، من السوريين المحليين والسوريين المقيمين والعرب وأفراد آخرين ومنظمات عربية وأجنبية. ولدى بعض المجموعات قدرة أكثر من غيرها على إيصال المساعدات.

إن المشاركة في أنشطة الإغاثة، لا سيما الطبية لإسعاف الجرحى من المدنيين، كانت تنطوي على مخاطر كبيرة. فقد تم اعتقال العديد من المتطوعين الذين يعملون مع المجموعات الرسمية والمنظمات غير الرسمية، وتعذيبهم، وفي بعض الحالات تم قتلهم.

تنطلق أهمية الحراك المدني من كونه الحاضنة الجامعة لكل الاختلافات السياسية، الجزئي منها والكلي. ويمكن لحراك المجتمع المدني أن يظهر من خلال مؤسسات إعلامية تتضمن جميع الأطياف والآراء ضمن منظومة فكرية تعبيرية حرة، أو عبر مؤسسات إغاثة غير متحيزة تختص بالشأن الإنساني لإغاثة جميع المتضررين من جميع الأطراف، أو عبر مؤسسات تسويقية وقانونية واستشارية تعمل على دعم المشاريع والمبادرات المدنية الصغيرة ذات الطابع المدني مهما كان توجهها.

تقصّد النظام في بداية الأزمة تجريف النويات المدنية التي تخلقت عبر الشباب، فقد سُجّل دخول عشرات آلاف الشباب (ذكوراً وإناثاً) إلى المعتقلات في الأشهر الستة الأولى من الاحتجاجات، وفُصل كل من ثبتت مشاركته في المظاهرات السلمية من جهازي الحكومة والحزب، ولهذا دلالة بالغة الأهمية. تغوّل النظام ودموية المشهد دفعا إلى انزياح المظاهرات لصالح المواجهات المسلحة، وهذا أفضى إلى تراجع القوى المدنية لصالح القوى التقليدية والمحافظة كنوع من إيجاد المعادل الموضوعي بمقابل عنف السلطة المفرط.

3. المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية

الحراك السوري وضع حداً لما يسمى «الاستثناء العربي» أو«الاستثناء السوري»، وبالانتفاضات التي قامت تلحق المنطقة العربية، ومن ضمنها سورية طبعاً، بالتاريخ العالمي، خاصة تاريخ جماعاته الاحتجاجية، وتحتل مكاناً الآن في أدبيات التحول الديمقراطي، بل إنها قد تسهم في تقدمها في ما بعد، وتفرض على هذه الأدبيات مراجعة بعض مسلماتها.

ففي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، تخطى الشارع السوري حاجز الخوف من السلطة، وقد يؤسس هذا التطور لعملية التحول الديمقراطي. كما دخل الشارع السوري المعترك السياسي بقوة بعد طول كبت، وهذا أتاح المناقشة المفتوحة لبعض الموضوعات التي كانت تجري وراء الستار، والتي تعد أساسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

تعبير «الثورة»، أو «الربيع السوري» يبدو مفرطاً في العمومية، وقد يوحي بصورة غاية في الوردية عن التحولات المرتقبة، خاصة في حال فشل العملية السياسية والانزلاق إلى حرب أهلية، وهي تمتد إلى الشوارع والميادين الكبرى، وتتميز بدرجة كبيرة من العنف بين النظام وحلفائه من الميليشيات الخارجية من جهة، وبعض قوى المعارضة المسلحة من جهة أخرى، بتأييد خارجي مستتر أو صريح، فقد تجاوزت حصيلة الضحايا في سورية، حتى وقت كتابة هذه الورقة، 200 ألف قتيل، وأكثر من خمسة

ملايين لاجئ خارج الحدود، ونحو سبعة ملايين من النازحين داخلياً، وبنية تحتية يتم تدميرها بكثافة.

أي متتبع للحراك السوري أو مهتم به، سيجد أن الحراك، كشف عن المجتمع السوري بكل ما فيه وأظهره للعيان منتفضاً على الصورة النمطية التي كان يظهر فيها هذا المجتمع على مدى العقود الخمسة الماضية، إذ يبدو أن السوريين اليوم في طور إنتاج لثقافة جديدة، وهذا كله يقود إلى أن الشارع السوري الذي اعتاد تصنيف السياسة في مقدمة قائمة المحرّمات لديه، تغلب على هذا المحرّم، وأعاد السياسة إلى محيطها الطبيعي في التداول العام بين الجمهور، وكان للمجتمع المدني في سورية دور فاعل وجوهري في حمل راية الثورة، فهل يفعّل الدور ليسهم بشكل فعلي وحقيقي في عملية التغيير الديمقراطي، وتحقيق العدالة عبر مرحلة انتقالية؟!

الطريق ما زال في بدايته لبلوغ هذه المرحلة، ومن المهم الاستفادة من تجارب سابقة، واختيار ما يلزم لضمان توضيح خريطة طريق. ومن هنا تنبع أهمية تطوير عمل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها، في التأسيس والعمل للمرحلة الانتقالية، فاليوم، يوجد تخوف حقيقي من خطورة المستقبل، نتيجة عدم وجود فعلي وحقيقي لمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته بالشكل الكافي والمطلوب، للمساعدة في تجنيب سورية مخاطر الانزلاق في الفوضى، وتحوّل البلد إلى مستنقع للإجرام والانفلات من كل القيم والقيود الإنسانية والقانونية، وبعد كل هذا الدمار يصبح النشطاء السلميون هدفاً لكل القوى المتصارعة على الأرض السورية، وتتعقد أكثر فأكثر مهمة المؤسسات المدنية. واقع، يفرض تجاوز آثار الأزمة العميقة التي تمر بها سورية، عبر استراتيجية عمل شاملة، تبدأ ببناء تنظيمات ومؤسسات وجمعيات ونواد وهيئات مستقلة عن القوى السياسية، والتركيز على إعادة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لغايات متعددة، أهمها:

أولاًـ نشر مفاهيم العدالة الانتقالية، لإطفاء نيران الانتقام والثأر، بتكريس دور قادة الرأي ممن لم يفقدوا احترامهم و تأثيرهم على عموم الشباب، وتفعيل هذا الدور في المجتمع، وتعزيز ثقافة الانتماء والمواطنة، وتعميم روح التسامح والثقافة الديمقراطية وقيم ومبادئ احترام حقوق الإنسان.

ثانياًـ العمل على المدى الطويل والمتوسط لإفراز وتحضير نخب سياسية وعلمية ذات موارد فكرية نقية من شوائب الحقبة التاريخية الماضية وإفساح الطريق أمام بروز الكوادر والقيادات الجديدة الشابة التي تسهم في بناء البلد على المستويات كافة.

ثالثاًـ يجب أن نغرس في الثقافة السياسية السورية فكرة أن التطور رهن بالتنافس والتعاون معاً، ومن ثم أولوية النضال السلمي من أجل حل التناقضات حلاً عادلاً، ودون إخلال بالحق.

رابعاًـ ترسيخ العمل التعاوني والتطوعي والتحفيز للعمل من أجل التطوير والتنمية وليس من أجل الوصول إلى السلطة، وتنمية الحس بالمسؤولية عند جميع الأفراد بمختلف مراتبهم ومواقعهم لتحمّل المسؤولية وممارسة أدوارهم في المجتمع.

خامساًـ المؤسساتية بما تنطوي عليه من: تمييز الخط الفاصل بين الشخصي والعام في ما يتعلق بالدور والملكية والسلطة، والاتصال والديمومة في أداء الوظائف، والدقة البالغة في تعيين الاختصاص والتمييز بين الأدوار، وتقسيم العمل، وإحداث التكامل بين الوظائف والاختصاصات عبر آليات مستقلة ـ نسبياً ـ عن الأشخاص.

سادساًـ الانفتاح والمبادرة الإيجابية، فالانكماش وموقف الدفاع حيال ما يسميه البعض «الغزو الثقافي» هو استراتيجية بائسة وفاشلة تماماً، إذ صار الأمل الحقيقي في الصعود رهناً بالتعلم واستيعاب ما لدى الآخرين من رصيد المعارف وفنون الإنتاج.

دور المجتمع المدني السوري وقدرته على الفعل والحشد:

هو دور مركزي، فعال وضروري، ويشكّل أفراده وجماعاته البنية المدنية والأهلية والبشرية للمجتمعات عموماً، ويتميز بمرونة تسمح بحرية التصرف والحركة واختيار آليات وأساليب لا تخضع لمؤثرات سياسية، كما يتحلى بهامش من الحرية، يتيح اتخاذ مواقف انتقائية لتعدد مرجعياته وتداخلها، وبذلك يكون له قدرة على التكيف والتلاؤم مع الظروف المحيطة والطارئة لإتمام المهام والوظائف الموكلة إليه، وسيكون إنشاء هيئات مدنية تجمع مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية والعرقية والدينية عملية فاعلة في التعارف والتقارب وقبول الآخر.

إن التواصل الاجتماعي واحد من أهم العناصر لتجنّب عوامل التباعد والتناحر وتخفيف حدة الاستقطاب ما قبل الوطني، ولأن المجتمع المدني يتمتع بالتنوع والتعدد والاتساع، والقدرة على الانتشار داخل المؤسسات التعليمية والدينية والثقافية، فإنه يلعب أدواراً هامة في إنقاذ الوطن وصيانة وحدته وتحقيق المصالحة بين أبنائه، فللمجتمع المدني تأثير يضاهي أحياناً دور القوى والتيارات السياسية، خاصة في ظل الصراعات الأهلية وفترة الانتقال من حالة الاستبداد والظلم إلى حالة الديمقراطية والعدل.

إن قدرة المجتمع المدني السوري على الاضطلاع بأدواره المنشودة مرهونة بعدم ترك المجال الاجتماعي والعمل المباشر مع الناس، من خلال التزويد بالخدمات، ورفض أي نشاط أو برنامج من شأنه أن يزيد من حدة التشرذم والاستقطاب داخل المجتمع، وإبداء قدر كبير من التجاوب والالتزام مع متطلبات الديمقراطية، والتخلي عن الميول النخبوية، والدخول في ممارسات ديمقراطية داخلية حقيقية.

في جميع الأحوال، تأكيد الفعالية السياسية، أي كل ما يمكّن مكونات المجتمع المدني من تبني استراتيجيات تسهم في تعديل علاقات القوى

الاجتماعية في مجرى الفعل السياسي والاجتماعي، ومع النقابات والمنظمات التي تعمل من أجل الديمقراطية، أو حقوق الإنسان ومنظمات العمال والنساء، والمطالبة بالديمقراطية بجميع أبعادها، وعبر الضغط من أجل العدالة والمساواة، وامتلاك الوعي والنفوذ للتأثير على السياسات العامة بنقدها وتعديلها، وعبر تقديم الخدمات بطريقة تعزز الاعتماد على الذات وتمكين الفئات المهمشة والضعيفة وتوسيع الخيارات والفرص والمشاركة في القرارات.

سورية اليوم، أمام مرحلة سياسية جديدة، بغضّ النظر عن الانتكاسات والمعيقات، أو سيولة المشهد، والسمة الرئيسة للغد، تبلور حركة مدنية واسعة بين صفوف حركة الشباب المنخرطين في الفعل من أجل التغيير الديمقراطي. وهي وإن كانت مرحلة الأحزاب السياسية بامتياز، لكنها أيضاً مرحلة انبثاق المواطن الرقمي والتنسيقيات وشبكات التواصل وسلطتها الرمزية، ولذلك هي مرحلة ستشهد بالضرورة إعادة الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني، إذ ستزداد الحاجة لعمليات التعبئة والتعليم وبناء التحالفات، وتبنّي رؤى وسياسات تنموية ملائمة وإقرارها، وإعادة الاعتبار للسلم المجتمعي، وتكريس التسامح وإحقاق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية (في ضوء انتهاكات فظيعة طوال عقود)، ومراقبة أداء الحكام الجدد ومساءلتهم.

دون مساهمات جادة من المجتمع المدني لا يمكن تصور نجاح عمليات استعادة التوازن السياسي (الحوار، التفاوض، التعاقد)، وبناء الإجماع (الديمقراطية، التسامح، احترام التعدد)، والتنمية (النمو والتنمية المستدامة، مكافحة الفقر والتفاوت، تعزيز الرفاه الاجتماعي).

المرحلة الحاسمة والدور المدني الفعال:

المرحلة الانتقالية هي المرحلة الحاسمة لتحديد نتائج الثورة، وبالتالي

يمكن التنبؤ بالنتائج الإيجابية أو السلبية للثورة من خلال هذه المرحلة والقوى التي تتصارع فيها. ومن سماتها: اختلال التوزيع والتوازن بين القوى والمصالح والتحالفات الداخلية والخارجية القائمة، فيما يحاول الجميع إيجاد توزيع وتوازن جديدين للقوى والمصالح الداخلية والخارجية، ويبرز صراع النفوذ بين جميع الأطراف. وزيادة الصراع الاقتصادي، ذلك أن القوى المتضررة من تغيّر أنظمة الحكم اقتصادياً ستبذل قصارى جهدها، بطرق مختلفة، للتأثير في المرحلة الانتقالية، من خلال شراء ذمم وتشكيل مجموعات جديدة وتشكيل أحزاب جديدة وبلورة واجهات وقيادات تعبّر عن مصالحها. وتحمل هذه المرحلة سمات الشك والحذر من جهة أو التفاؤل والحماس الشديدين من جهة أخرى، وكلما امتد بها الأمر فإنها تعطي فرصة أكبر للتدخلات الأجنبية، وتعطي فرصة لفلول النظام القديم أن يجمعوا صفوفهم من جديد، كما أنها تتسم بظهور العنف بنسب ودرجات مختلفة، واتخاذه لأشكال عسكرية أو أمنية أو سياسية أو فكرية.

أبرز التحديات المحلية في هذه المرحلة، بناء جيل يؤمن بالتعددية السياسية والديمقراطية، والقدرة على رسم الاستراتيجيات والخطط الوطنية رغم طبيعة المرحلة الانتقالية المتقلبة وغير المستقرة، وتجاوز حالة التخبط والتناقض التي تتسم بها هذه المرحلة، ومقاومة الجنوح إلى التعصب، وتحدي تحقيق الوئام الداخلي، وإعادة الحياة إلى طبيعتها.

إضافة إلى تحدي أزمة الثقة بين القوى التي قامت وتقوم بالثورات، ومخاوف أنصار النظام من تعرضهم للانتقام، واستفادة النظام من بعض الأخطاء والآثار الجانبية للثورة، وتوظيفها لتعزيز قوته واكتساب مناعة ضد التغيير، والضرر الذي يحدثه المتسلقون على الثورات.

لا شك، أن الأولويات السياسية والمدنية في المرحلة الانتقالية، متشعبة، ومتداخلة، وخاضعة للمتغيّرات وللظروف الموضوعية التي لا يمكن الإحاطة بها، ومع ذلك يمكن القول، إن النجاح أو الفشل قي تقرير مستقبل

سورية، يتوقف بالدرجة الأولى على طريقة حل مسألة المواطنة. والرهان على جيل الشباب الذي رفض منذ اللحظة الأولى للثورة خيار الاستبداد وخيار الاحتراب الأهلي في الوقت ذاته، فرفع في المظاهرات شعار: «واحد..واحد.. الشعب السوري واحد»! طبعاً، الصراع ما زال مفتوحاً، ويجب عدم التقليل من المخاطر. خاصة أن تغوّل عنف النظام والعنف المضاد له، أدى إلى حصار الحراك السلمي إلى درجة تلاشيه، كما باتت الساحة مفتوحة، بفعل الانفلات الأمني، لقوى ومجموعات عديدة ومتناقضة من الداخل والخارج ومن المجرمين الجنائيين الذين تم إطلاقهم، فلم يعد الصراع «ثورة حرية في مواجهة نظام حاكم»، وإنما دخلت إلى الحلبة قوى من خارج السياق، بعضها مجهول الهوية والتوجهات، وبعضها الآخر معروف بأجنداته التي لا تستهدف الوقوف مع الثورة ولا تستهدف في الوقت ذاته إسقاط النظام، وحسب، وإنما تستهدف تدمير البلد وتمزيق نسيجه الاجتماعي.

وبما أننا لا نعرف حتى الآن كيفية الانتقال إلى المرحلة الانتقالية، وبمن سيتم، ومن ستكون القوى الفاعلة فيه، وطبيعة المشكلات... فإننا لن نتحدث عن المرحلة الانتقالية التي لا نعرف متى تبدأ، ولا كيف ستكون طبيعتها، فكل طريقة بالانتقال يترتب عليها أولويات مختلفة، لذا يجب تركيز الجهود، على معالجة المشكلات في المرحلة الراهنة، على تحديد الأولويات السياسية والمدنية في المرحلة ما قبل الانتقالية لتوليد أدوات قادرة على مواجهة المشكلات في المرحلة الانتقالية أياً كانت طبيعتها[37].

من هذا المنطلق يمكن تحديد بعض الأدوار التي يمكن أن تلعبها منظمات المجتمع المدني:

1. العمل المشترك والمتكامل بين جميع القوى والشخصيات لوضع

37- حبيب، عيسى، الأولويات السياسية والمدنية في المرحلة الانتقالية، كلنا شركاء، مقالات وتحليلات، 2012/8/20 (بتصرف).

لوحة واضحة وتفصيلية تشمل شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لسورية المستقبل كي تكون دولة مستقرة، دولة المواطنة والقانون والدستور والنظام، التي تتحقق فيها الشروط الأولية للدولة الحديثة، من تعددية وديمقراطية وحرية وحقوق للإنسان، وشفافية سياسية واقتصادية وإدارية، الأمر الذي يتطلب وجود حكومات ذات شرعية شعبية، وبرلمانات ذات شرعية حقيقية.

2. تدريب أعضاء منظمات المجتمع المدني على الفنون والمهارات اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع، فإذا كانت مؤسسة المجتمع المدني حزباً سياسياً أو جمعية خيرية أو منتدى ثقافياً فإن قواعد عملها الداخلية حيث الحقوق والواجبات والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الأخر، والتصويت على القرارات، كلها قواعد ضرورية للممارسة الديمقراطية يتعلمها العضو من جمعيته أو حزبه أو نقابته.

3. بناء قدرات جميع الفئات، وبضمن ذلك النساء والشباب، وتمكينها من التعبير عن مخاوفها ومطالبها والمشاركة بصورة أفضل في حوارات بناءة تعزز مفهوم المواطَنة لديها، وتعزز الشراكة المدنية والعدالة الاجتماعية.

4. تبني ثقافة جديدة تتمثل بانتقال المجتمع المدني من تأدية الدور التعبوي والتحريضي إلى المشاركة في السياسات العامة وبناء الدولة، وفي اعتماد آليات المحاسبة والمساءلة.

5. تفعيل الدور الوطني والإنساني والأخلاقي للمراكز الاجتماعية الدينية وإبعادها ما أمكن عن التجاذب السياسي لتكون عناصر وحدة ونقاط تلاقي تحمي المجتمع من الانزلاق في دروب الفتنة والاقتتال الأهلي.

6. البحث في الإمكانات والسبل لإعادة المهجّرين إلى مساكنهم

واللاجئين إلى ديارهم ، والمشاركة في اعتماد خطط تنظيمية شاملة مدعومة باعتماد مالي واقتصادي ولوجستي كبير تشارك فيها دول الجوار ومنظمات مدنية عربية وإقليمية، والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة.

7. الإسهام باستعادة الحياة الطبيعية عبر ترميم البنية التحتية ومؤسسات إدارة الحياة المدنية من مدارس ومشافٍ ومعامل وأسواق وطرقات ووسائط نقل، ومياه وكهرباء وتأمين أساسيات الحياة من طعام وغذاء وكساء.

8. إعطاء قضية المرأة والطفولة أهمية قصوى، فكثير من الأطفال باتوا بلا مأوى وبلا أهل (أيتام)، ونساء كثيرات فقدوا الابن أو الزوج أو الأخ، فضلاً عما تخلّفه الحروب الداخلية من أمراض ومآسٍ نفسية وعصبية وجسدية خطيرة على النساء والأطفال.

سبل تطوير الدور:

في ما يلي جملة من المقترحات التي يمكن أن تساعد في تطوير المجتمع المدني ومؤسساته خلال المرحلة الانتقالية، لتلعب دورها في بناء الديمقراطية وضمان استمرارها:

1. **استتباب الأمن:** يشكّل غياب الأمن العائق الأساسي أمام قيام مجتمع مدني فاعل، ذلك أن تأسيس أي جمعية أو منظمة يحتاج إلى تحرك يومي ونشاطات عامة واجتماعات، يصعب تنفيذها، وإذا نفذت تكون محدودة التأثير عادة، لقلة الحضور بسبب المخاطر المحتملة نتيجة غياب الأمن وصعوبة التحرك والانتقال خصوصاً للعنصر النسائي. ويساعد استتباب الأمن في رفع نسبة مشاركة السكان في النشاطات العامة والانتماء إلى الجمعيات والنوادي.

2. **استخدام تكنولوجيا الاتصالات:** يمكن للإنترنيت والهاتف النقال وغيرها من وسائل الاتصال أن تلعب دوراً مهماً في تنشيط عمل مؤسسات

المجتمع المدني، ويساعدها كثيراً في تخطي المشكلة الأمنية السائدة حالياً، وذلك من خلال تسهيل عملية الاتصال بين أعضاء التنظيمات وتجنيبهم مخاطر التنقل، وكذلك يمكن من خلال الإنترنيت والبريد الإلكتروني توزيع النشرات وحتى عقد اجتماعات محدودة، أو الإعلان عن إنشاء جمعيات جديدة وإرسال وثائقها وبرامجها عبر الإنترنيت، وحتى طلبات الانتماء والعضوية يمكن إنجازها من خلال الإنترنيت. وهذا يعطي فرصة لأكبر عدد من السكان وخصوصاً الشباب المتعلم للانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني التي تتناسب مع طموحاتهم. ويساعد الإنترنيت على دفع الشباب للانفتاح على العالم الخارجي والتعلم من التجارب الديمقراطية السائدة فيه، والاطلاع على ما يجري بشكل حر ودون رقابة وتقييد، وهذا يساعد على نمو الحس المدني وتطويره.

3. **تشجيع وسائل الإعلام المستقلة:** وسائل الإعلام والصحافة الحرة هي من مستلزمات المجتمع المدني الناجح، وفي هذه المرحلة الانتقالية الحساسة تحاول بعض الأحزاب والتشكيلات السياسية احتكار العمل الإعلامي، هدفها الرئيسي نشر برامجها الضيقة وخدمة مصالحها. لهذا يجب دعم الإعلام الحر وتشجيع المواهب الشابة، والمبادرات الجريئة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه التجارب.

عناصر يمكن البناء عليها:

ـ حالة التكافل الاجتماعي التي نشأت بين السوريين في الكثير من المناطق، على الرغم مما شابها في بعض الأحيان من دوافع سلبية.

ـ دخول جيل الشباب على خط السياسة، والعمل المدني، وإن كانت الكثير من أفكار الشباب تنقصها الرؤية الواضحة، خاصة في المجموعات المدنية.

ـ ازدياد الرغبة عند قطاعات واسعة من المؤيدين أو الموالين على

حد سواء في إيجاد حل للأزمة، فثمة إحساس قوي بأن استمرار الصراع من دون حسم سيعني انهيار الدولة والمجتمع، والدخول في السيناريوهات الأسوأ.

خاتمة

إن المجتمع المدني لم يعد مجرد مفهوم يشير إلى مستوى من مستويات النشاط المجتمعي يتسم بالتعددية والتناقض والجزئية والمصلحة الخاصة، ولكنه يشير إلى مجموعة من المنظمات النشيطة التي يمكن تعيينها وتحديد موقعها ومكانها والأدوار الكبيرة التي تلعبها، بموازاة الدولة أحياناً وأحياناً ضدها.

لكن ما هو أهم من ذلك، أن المجتمع المدني لم يعد ينظر إليه على أنه تجسيد للخاص والمصالح الجزئية في مقابل الدولة المجسدة للعام وللمصالح الكلية، ولكن كدولة مقابلة، أي كمنظمات ذات نفع عام وأهداف كلية تخدم أهدافاً عامة وتشكّل مصدراً للنظام والعقلانية والترشيد والاتساق داخل نظام اجتماعي هجرت الدولة العديد من ميادينه، أو أصبحت غير قادرة على بثّ النظام والسلام فيها.

الأفراد ينضمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بقصد تحقيق منافع ومكاسب مشتركة، على اعتبار أن المجتمع المدني يشمل طوائف وتنظيمات فرعية مختلفة تجمعها أهداف مشتركة ومصلحة واحدة. إذاً، فوفقاً لمعيار بيئة المجتمع المدني أو مكانه، فإن المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني يقرّ بوجود خصائص محددة، وليس طبيعة موحدة على غرار رابطة الدم الموجودة مثلاً في إطار الأسرة.

إن اختلاف بيئة المجتمع المدني من مكان إلى آخر، يعني أنه لا توجد له خصائص محددة تتسم بالثبات. فخصائص المجتمع المدني في دولة ما ليست بالضرورة مطابقة لتنظيمات المجتمع المدني في مكان أو بيئة أخرى، ومن هناك يلاحظ أن المجتمع المدني يعكس طموحات البيئة التي يوجد فيها وأهدافها وظروفها.

الحاجة لدعم مجتمع مدني محلي اليوم في سورية أصبحت حاجة ملحّة، وذلك لتقليل مخاطر نشوب حرب أهلية مرتقبة. فالدعم القوي لجماعات مجتمع مدني منتقاة بعناية يمكن أن يعمل على الحد من الصراعات الطائفية والتصعيدات الفوضوية الناشئة عن هذا الصراع. فجماعات المعارضة التي تشجع على العلاقات الإيجابية والحوار بين مختلف الفصائل الدينية والعرقية السورية تعتبر محوراً أساسياً لتوحيد نسيج المجتمع وتفادي تكرار ذلك النوع من العنف الجماعي.

إن مؤسسات المجتمع المدني ليست ببساطة مؤشراً على ديمقراطية ليبرالية مزدهرة، بل هي أداة في تحقيق التحول الديمقراطي. وإضافة إلى إسقاط نظام منزوع الشرعية من خلال تقوية الحركة الاحتجاجية فإن المجتمع المدني قادر على لعب دور في إعادة البناء والتعافي في نهاية المطاف حالما يتم التوصل إلى حسم للأزمة الحالية في سورية. وحتى يكون قوياً ويستطيع إنجاز الاستقرار، فإن أي نظام جديد سوف يكون بحاجة إلى البحث عن سبل جديدة لدمج حركة الاحتجاج (والشباب) في أدوار ذات قيمة.

صدر من سلسلة «**التربية المدنية**»، بدعم من المنظمة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، الكتب التالية:

1. العلمانية، طارق عزيزة.
2. حقوقي في اتفاقية حقوق الطفل، رهادة عبدوش.
3. التنمية بعد الأزمات، عمر ضاحي.
4. الديمقراطية، وائل السواح.
5. الحرية: من سماء الفلسفة إلى أرض السياسة، ماهر مسعود.
6. المجتمع المدني، حسام شحادة.

هذا الكتاب

ينتمي مفهوم المجتمع المدني إلى تلك المجموعة من المفاهيم التي كلما زاد حضورها في حياة الناس زاد عليهم غموضها، ما يحوّلها إلى أيقونة يحتشد الناس انتصارا لها وينبرون للدفاع عنها، خاصة في بلدان الاستبداد حيث يُحاصر المجتمع المدني ويُضَيّق عليه الخناق حتى يكاد يختنق ويتلاشى. والواقع أن لمفهوم المجتمع المدني دلالات متغيرة بتغيّر الأوضاع التي تمر بها الدولة والمجتمع. كذا هو الحال في سورية حيث تختلف دلالة المجتمع المدني إبان بداية الأحداث اختلافا جذريا عما كانت عليه قبلها وكذلك عما آلت إليه الأوضاع اليوم. لكن يبقى وجود مجتمع مدني حر وفاعل شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية المنشودة، ولا يبدو هذا الأمر مستحيل الحدوث رغم قتامة المشهد العام.

